

نפט عُمان يخلق فوق 127 دولارًا

الرؤية- غرفة الأخبار

ارتفع سعر برميل نفط عُمان تسليم شهر نوفمبر المقبل إلى ١٢٧,٦٢ دولار، بعدما سعد في تداولات أمس بنحو ٥,٧٣ دولار. وبلغ المعدل الشهري لسعر النفط الخام العُماني تسليم شهر سبتمبر الجاري ٧٦,٣٦ دولار للبرميل، منخفضًا ٢,٧٣ دولار مقارنةً بسعر تسليم شهر أغسطس الماضي. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط بأكثر من ٣ بالمئة أمس الإثنين بعد أن أدت هجمات جديدة على بنية تحتية للطاقة في السعودية وهجمات إيرانية على سفن في الشرق الأوسط إلى تفاقم المخاوف بشأن الإمدادات. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت ٣,٢١ دولار أو ٣,١ بالمئة، إلى ١٠٧,٨٢ دولار للبرميل، بعد أن سجلت أعلى مستوى خلال الجلسة عند ١٠٨,٦٥ دولار للبرميل. وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ٢,٧٧ دولار أو ٢,٨ بالمئة، إلى ١٠٢,٨٢ دولار للبرميل.

Tuesday 15 September 2026 - issue No (4432)

12 صفحة

الثلاثاء ٣ من ربيع الآخر ١٤٤٨ هـ الموافق ١٥ سبتمبر ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤٣٢

وفدٌ رسميٌّ رفيعُ المستوى يرافق المقام السامي

جلالة السلطان يبدأ غدًا زيارتي دولة إلى بوتسوانا وأنجولا

مسقط- العُمانية

مَشِيئة الله تعالى وتوفيقه سيقوم حضرةُ صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- بزيارتي "دولة" إلى جُمهوريَّتي بوتسوانا وأنجولا ابتداءً من غدِ الأربعاء. وقال بيان صادر عن ديوانِ البلاط السلطاني أمس: "تعزيزًا للمصالح المشتركة التي تربط بين سلطنة عُمان وبين جُمهوريَّتي بوتسوانا وأنجولا الصديقتين، وحرصًا على تميمتها والسعي للأخذ بها إلى آفاق أشمل وأرحب؛ سيقوم- مَشِيئة الله تعالى وتوفيقه- حضرةُ صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم- حَفَظَه الله ورعاه- بزيارتي "دولة" إلى الجُمهوريَّتين اعتبارًا من يومِ الأربعاء الموافق السادس عشر من شهر سبتمبر الجاري

الصواعي: مسمى «النيابة العامة» يُلَبِّي المتطلبات الأممية والتصنيفات العالمية

مسقط- العُمانية

أكدت النيابة العامة أنَّ المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٦ / ٨٠) بتغيير المسمى من "الادعاء العام" إلى "النيابة العامة" لا يمثل مجرد تغيير شكلي؛ بل إجراء قانوني يعكس حقيقةً هذا المرفق وطبيعة اختصاصاته ومنسجمًا مع طبيعة عمله ومسؤولياته الفعلية؛ بما يتفق

عُمان تقود حراكًا دوليًا لمناقشة أولويات العمل المناخي

مسقط- العُمانية

انطلقت، أمس الإثنين، مَركِز عُمان للمؤتمرات والمعارض فعاليات النسخة الثانية من أسبوع عُمان للمناخ ٢٠٢٦، وذلك في إطار جهود سلطنة عُمان لتعزيز الشراكات الوطنية والدولية في مجال العمل المناخي، ودعم الابتكار والحلول العملية، وتبادل المعرفة والخبرات، بما يتسق مع مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠" والتوجه الوطني نحو تحقيق الحياد الصفري الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. وتحتضن فعاليات الأسبوع -الذي أقيم تحت رعاية معالي الشيخ الفضل بن محمد الحارثي الأمين العام لمجلس الوزراء- بمشاركة دولية وإقليمية واسعة تجمع صنّاع القرار والخبراء والمختصين وممثلي المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والبحثية والمجتمع المدني. وقال سعادة الدكتور عبدالله بن علي العمري

«هوريكَا عُمان» يجمع 1500 علامة تجارية تحت مظلة واحدة

الرؤية- ريم الحامدية

انطلقت أمس فعاليات مؤتمر ومعرض "هوريكَا عُمان"، تحت رعاية صاحب السُّمو السيد حمود بن قيس بن طارق آل سعيد، واحتضن مَركِز عُمان للمؤتمرات والمعارض الدورة الخامسة من المعرض، الذي يمثل ملتقى محوريًا لقطاعي الضيافة

والخدمات الغذائية في سلطنة عُمان. وينظم المعرض كل من هوسبيتاليتي سيفيسز والنمر إكسبو، بدعم من وزارة التراث والسياحة ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه؛ حيث تمتد أنشطته على مدى ٣ أيام وحتى ١٦ سبتمبر الجاري، ويستقطب الحدث أكثر من ٢٠٠ عارض يمثلون ما يزيد عن ١٥٠٠ علامة تجارية محلية وعالمية على

مساحة تتجاوز ٥٥٠٠ متر مربع، حيث من المتوقع أن يستقبل أكثر من ٨٠٠٠ مشرٍ وزائر محترف. وقالت جُمانة دموس سلامة المديرة العامة لشركة هوسبيتاليتي سيفيسز: "يعكس هوريكَا عُمان النمو المتواصل والحيوية المتزايدة اللذين يشهدهما قطاع الضيافة في السلطنة".

٢٠٣٦". وأضاف البيان أنَّ الزيارَتين ستتتولان- مَشِيئة الله- أوجه التعاون المختلفة والفرص الممكنة لتعزيزها، ويبحث كل ما من شأنه تطويرها في مختلف المجالات بما يخدم المصالح والتطلعات المشتركة". وزيارة الدولة التي يقوم بها جلالة السلطان المعظم- أيده الله- إلى جمهورية بوتسوانا الصديقة تُعد ترجمة للرؤية السامية لتعزيز الفرص الاستثمارية في الأسواق الواعدة ومنها في القارة الأفريقية، بما يعود بالنفع على عُمان وأهلها وشعوب هذه الدول. فيما تمثل زيارة "دولة" التي سيقوم بها حضرةُ صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى جُمهورية أنجولا يوم الخميس المقبل محطةً مُهمّة في مسار العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وفي علاقات سلطنة عُمان مع دول وشعوب العالم.

02

الرؤية- سارة العبرية

أعلنت شركة نماء لتوزيع الكهرباء تشغيل أول ٣ محطات كهرباء في مدينة السلطان هيثم بسعة ١٦٠ ميغا فولت أمبير، لتبدأ بذلك التغذية الكهربائية الفعلية لعدد من المرافق والمشروعات الحيوية في المدينة، ضمن مسار الرفع التدريجي لجاهزيتها لاستقبال الفوج الأول من سكانها في حي الوفاء بنهاية عام ٢٠٢٦ حيث تجاوزت التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع مبلغ وقدره ١٢ مليون ريال عُماني.

وقال المهندس علاء بن حسن بن موسى الرئيس التنفيذي لـ"نماء لتوزيع الكهرباء": "يمثل تشغيل أول ثلاث محطات كهرباء في مدينة السلطان هيثم، بسعة

merit | meritacademy.co

CMI | ACCREDITED

Q | Qualifications Scotland Approved Centre

هل شهادتك الجامعية في المالية أو المحاسبة تكفي وحدها لدخول المسار المهني في المالية والاستثمار؟

لا

وفق المعايير المهنية الوطنية، يحتاج خريج المالية أو المحاسبة أو الاقتصاد، إلى جانب مؤهله الجامعي، إلى مؤهل احترافي معتمد للتأهل للمسار المهني في التحليل المالي وتمويل الشركات. وفي المقابل، حتى إن كنت خريج الثانوية العامة، يمكنك دخول المسار المهني نفسه من خلال المؤهلات الاحترافية المناسبة.

ابدأ مسارك في المالية والاستثمار

لغير خريجي المالية والمحاسبة والاقتصاد

محلل مالي | محلل تمويل الشركات

شهادة أساسيات المالية والمحاسبة والنمذجة المالية • صادرة عن Qualifications Scotland

30 نقطة ائتمانية • SCQF Level 6 • مدرجة ضمن المسارات المهنية الوطنية للتأهل لمهنتي: محلل مالي | محلل تمويل الشركات عند استكمالها مع شهادة تقييم الشركات والنمذجة المالية.

لأول 30 مشارك

1,200 900

لخريجي المالية والمحاسبة والاقتصاد والتخصصات ذات الصلة

محلل مالي | محلل تمويل الشركات

الشهادة المهنية في تقييم الشركات والنمذجة المالية • صادرة عن Qualifications Scotland

40 نقطة ائتمانية • SCQF Level 7 • مدرجة ضمن متطلبات التأهل المهني لمهنتي: محلل مالي | محلل تمويل الشركات.

لأول 30 مشارك

2,200 1,800

لا تضيف شهادة أخرى إلى سيرتك فقط...

ابن مسارًا معنيًا يقودك نحو التأهل ورخصة مزاولة المهنة، وتميَّز في سوق العمل بمؤهل مرتبط مباشرة بمسارك المهني.



للتسجيل عبر الرابط

محلل مالي

أرسل

للتسجيل عبر واتس أب

تمويل الشركات

أو

95385151

تطبق متطلبات الأهلية والخبرة والتقييم والترخيص وفق المعيار المهني الوطني - التفاصيل الكاملة في البروشور.

وفدٌ رسميٌّ رفيعُ المستوى يرافق المقام السامي

جلالة السلطان يبدأ غدًا زيارتي دولة إلى بوتسوانا وأنجولا لتعزيز أوجه التعاون

الجابري وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وسعادة السفير عبد الله بن ناصر الرُّحبي سفير سلطنة عُمان المُعتمد لدى جمهورية مصر العربيّة، وغير المُقيم لدى جمهورية أنجولا، والسفير علي بن سعيد الكثيري القائم بأعمال سفارة سلطنة عُمان في جمهورية جنوب أفريقيا المُشرف على علاقة سلطنة عُمان مع جمهورية بوتسوانا. حفظ الله تعالى سلطان البلاد المُفدى في الجَلّ والسُّفر، مُحاطًا برعايته وعنايته على الدوام، مُوفِّقًا لما فيه الخير لشعبه وأُمَّته، إنه سميعٌ قريبٌ مُجيبُ الدُّعاء».

ويرافق جلاله السُّلطان المُعظم وفدٌ رسميٌّ رفيعُ المستوى يضمُّ كلاً من صاحب السُّمو السَّيد شهباب بن طارق آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدِّفاع، ومعالِي السَّيد خالد بن هلال البوسعيدِي وزير ديوان البلاط السُّلْطاني، ومعالِي الفريق أوّل سلطان بن محمد العُثماني وزير المكتب السُّلْطاني، ومعالِي السَّيد بدر بن حمد البوسعيدِي وزير الخارجيّة، ومعالِي الدُّكتور حمد بن سعيد العوفي رئيس المكتب الخاص، ومعالِي عبد السلام بن محمد المُرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُثماني، ومعالِي أنور بن هلال

للأخذ بها إلى آفاقٍ أشمل وأرحب؛ سيقوم- بمشيئة الله تعالى وتوفيقه- حضرةٌ صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- بزيارتي «دولة» إلى الجمهوريتين اعتبارًا من يوم الأربعاء الموافق السادس عشر من شهر سبتمبر الجاري ٢٠٢٦.

وستتناول الزَّيارتان -مُشيئة الله- أوجه التعاون المختلفة والفرص الممكنة لتعزيزها، ويبحث كل ما من شأنه تطويرها في مختلف المجالات بما يخدم المصالح والتطلّعات المشتركة.

مسقط- العُمانية

بمُشيئة الله تعالى وتوفيقه سيقوم حضرةُ صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- بزيارتي «دولة» إلى جمهوريتي بوتسوانا وأنجولا ابتداءً من غد الأربعاء.

جاء ذلك في بيان صادر عن ديوان البلاط السُّلْطاني أمس فيما يأتي نصُّه: «تعزيرًا للمصالح المشتركة التي تربط بين سلطنة عُمان وبين جمهوريتي بوتسوانا وأنجولا الصديقتين، وحرصًا على تمثيلها والسعي



الزيارة السامية محطة مهمة في علاقات الشراكة الثنائية

مسارات استثمارية نوعية تدعم أواصر التعاون بين سلطنة عُمان وبوتسوانا

الخبرات، مشيرًا إلى أن التعريف بإمكانات البلدين وتوفير المعلومات المتعلقة ببيئة الأعمال من شأنهما تشجيع المستثمرين على تأسيس مشروعات نوعية ذات قيمة مضافة. وأكد سعادته أن الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية يستدعي تكثيف الزيارات المتبادلة، وتنظيم اللقاءات والمنتديات المتخصصة، وبناء روابط مباشرة بين مؤسسات القطاع الخاص. ولفت سعادته إلى حرص غرفة تجارة وصناعة عُمان على دعم هذه الجهود، وتقريب أصحاب الأعمال من نظرائهم في بوتسوانا، بما يسهم في تنشيط حركة التجارة والاستثمار والاستفادة من الأسواق الإقليمية والأفريقية. وتُعرف جمهورية بوتسوانا باستقرارها السياسي وتقاليدھا الديمقراطية، حيث تُجرى الانتخابات العامة كل خمس سنوات، ويعتمد اقتصادھا على قطاع الألباس، الذي يمثل أكثر من ٩٠ بالمائة من عائدات الصادرات، وقد حقق الاقتصاد معدلات نمو مستدامة على مدى عدة عقود، وتقوم سياستها الخارجية على تعزيز العلاقات الودية مع المجتمع الدولي. وقضى سلطنة عُمان بقيادة جلاله السلطان المعظم /حفظه الله ورعاه/ في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز التجارة والاستثمار وتنويع الاقتصاد، وتوسيع الشراكات الدولية.

الذهب والألباس. وأكد معالي عبد السلام بن محمد المُرشدي رئيسُ جهاز الاستثمار العُثماني لوكالة الأنباء العُمانية على أن هذه الزيارة تأتي بهدف البناء على ما تحقق من تعاون قائم بين البلدين، وإننا نقف على أرضية صلبة من الاستثمارات المشتركة وأفاق التعاون المتجددة، بما يحقق رؤى قيادتي البلدين وتطلّعاتهما، وما يخدم مصالح الشعبين الصديقين. ويبنّ معاليه أن العلاقة بين سلطنة عُمان وبوتسوانا تمثل نموذجًا للثقة المتبادلة بين الطرفين؛ إذ تحوّلت بوتيرة متسارعة من اجتماعات مبدئية إلى زيارات متبادلة، تُرجمت إلى اتفاقيات استثمارية ومشروعات، وُضع حجر الأساس لبعضها بصورة مباشرة. ومن جانبه أوضح سعادة فيصل بن عبدالله الرواس، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، لوكالة الأنباء العُمانية أن سلطنة عُمان وجمهورية بوتسوانا تتمتلكان مقومات اقتصادية تتيح توسيع الشراكة بينهما، مستندتين إلى توجه مشترك نحو التنمية المستدامة والانفتاح على الأسواق وتعزيز إسهام القطاع الخاص، بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الصديقين. وأضاف سعادته أن قطاعات التعدين والزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائي والسياحة والخدمات اللوجستية تمثل مجالات مهمة للاستثمار وتبادل



مرافق لتخزين المنتجات النفطية بما يعزز أمن الطاقة والتجارة الإقليمية، حيث تم في ١٣ من شهر أبريل ٢٠٢٦ التوقيع بمسقط على اتفاقيات تنفيذية واتفاقية شراء الطاقة الخاصة بمشروع ماون للطاقة الشمسية بقيمة ٥٠٠ ميغواط، قبل أن يُوضع حجر الأساس للمشروع في ١٦ أبريل ٢٠٢٦، ليصبح أول مشروع ينتقل من مرحلة الانساق إلى التنفيذ ضمن برنامج التعاون المشترك في قطاع الطاقة المتجددة بقدرة إجمالية تبلغ ٣ آلاف ميغواط، بالإضافة إلى اتفاقية في مجالي الاستكشاف والتقييم الجيولوجي للثروات المعدنية في بوتسوانا، واتفاقية لتقييم آفاق التعاون الاستراتيجية الرامي إلى تعزيز أمن الوقود، واتفاقية شراكة لاستكشاف المعادن مثل



المعادن بنحو ٧٠ بالمائة من الأراضي غير المكتشفة في بوتسوانا، إلى جانب تطوير

خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ أبريل ٢٠٢٦م، دفعة مهمة في مسار العلاقات بين البلدين الصديقين، وجرى التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات التعدين والطاقة وتخزين المنتجات النفطية والطاقة الشمسية والتعاون في المجال الطبي بالتنسيق مع احتياجات بوتسوانا.

ويأتي إعلان بوتسوانا بإعفاء حاملي الجوازات العُمانية من تأشيرة الدخول إلى أراضيها بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠٢٦ لمدة تصل إلى ٩٠ يومًا، في إطار حرص على تعزيز التواصل بين الشعبين، وتسهيل مسارات التبادل التجاري والاقتصادي، ورفع وتيرة العمل المشترك بين الجانبين، في ظل تنامي الاهتمام بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري واستكشاف فرص جديدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وتسهم هذه الجهود في تنشيط قنوات التواصل بين الجهات المعنية والقطاع الخاص في البلدين، وتوسيع قاعدة التبادل التجاري، وتفتح آفاقًا جديدة للشراكات والاستثمارات. ووقع البلدان على اتفاقيات استراتيجية في العاصمة البوتسوانية غابورون في نوفمبر ٢٠٢٥م لتنفيذ مشروعات للطاقة المتجددة بقيمة إجمالية تصل إلى ٣ آلاف ميغواط، والتعاون في استكشاف

مسقط- العُمانية

بخطى ثابتة ورؤية راسخة يواصل حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- تعزيز الشراكة مع مختلف دول العالم الشقيقة والصديقة وتوسيع آفاق التعاون بما يدعم مسار التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان. وزيارة الدولة التي يقوم بها جلاله السلطان المعظم- أيده الله- إلى جمهورية بوتسوانا الصديقة غذًا تُعد ترجمة للرؤية السامية لتعزيز الفرص الاستثمارية في الأسواق الواعدة ومنها في القارة الأفريقية، بما يعود بالنفع على عُمان وأهلها وشعوب هذه الدول. وتمثّل الزيارة محطة مهمة في مسار العلاقات العُمانية البوتسوانية، وفرصة لتبادل الرؤى حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبحث السبل الكفيلة بتطوير التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، بما يعزز التواصل بين مجتمعَي الأعمال في البلدين ويفتح آفاقًا جديدة أمام القطاع الخاص. وقد عمل البلدان على تعزيز هذا التعاون والدفع به إلى آفاقٍ أرحب، حيث شكّلت زيارتا فخامة الرئيس دوما جيدون بوكو، رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى سلطنة عُمان، الأولى زيارة خاصة خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٥م، والثانية زيارة رسمية

قطاعا الطاقة والتعدين يتصدران اهتمامات البلدين

العلاقات العُمانية الأنجولية تتجه لتوسيع قاعدة الشراكات الاقتصادية والاستثمارية

أنجولا، التي أصبحت ثالث أكبر منتج للألباس في العالم، وتمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية تصل مساحتها الإجمالية إلى نحو مليون و٢٥٠ ألف كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها ٢٩ مليون نسمة. وأكد سعادته أن سلطنة عُمان وأنجولا تؤمنان بالدبلوماسية والوساطة والحياد الإيجابي الذي يعزز السلام والاستقرار، ويعطي فرصة للتنمية والازدهار، كما يتبنّى البلدان سياسة خارجية تقوم على التوازن والحكمة السياسية، وهو ما عزز المقبولية العُمانية والأنجولية في الوساطة والدبلوماسية. وفي الجانب الاقتصادي، قال سعادته إن هذا الجانب يحظى باهتمام كبير في توجهات سلطنة عُمان، في إطار حرص جلاله السُّلطان- حفظه الله ورعاه- على تعزيز التنويع الاقتصادي ورفع قدرة الاقتصاد الوطني على النمو المستدام، وهو توجه كان ولا يزال ضمن الأولويات الأساسية للنهضة العُمانية المتجددة. وفي إطار مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وأضاف سعادته أن أنجولا تتمتلك في المقابل إمكانات اقتصادية وموارد طبيعية كبيرة، في جانب سوق واعدة وموقع استراتيجي مهم على الساحل الأطلسي للقارة الأفريقية، الأمر الذي يجعلها شريكًا مهمًا في عدد من المجالات الاقتصادية والاستثمارية. وأشار سعادته إلى أن سلطنة عُمان تتمتع بموقع استراتيجي مهم على طرق التجارة البحرية الدولية، وتمتلك بنية أساسية متطورة في الموانئ والخدمات اللوجستية، إلى جانب خبرات متميزة في قطاعات الطاقة والصناعات المرتبطة بها.

واللوجستيات والقطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يعزز المصالح المشتركة ويدعم فرص التعاون الاقتصادي بين البلدين. وقال سعادة عبد الله بن ناصر الرُّحبي سفير سلطنة عُمان فوق العادة ومفوضًا غير مقيم لدى جمهورية أنجولا لوكالة الأنباء العُمانية، إن الزيارة السامية لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- إلى جمهورية أنجولا تأتي تنويجًا لمسار متنامٍ من العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وفي إطار الجهود التي يبذلها جلالته- أيده الله- لتوسيع آفاق العلاقات مع مختلف دول العالم، وبصفة خاصة مع الدول الأفريقية الصديقة، انطلاقًا من إيمان جلالته بأهمية الانفتاح على العالم، وبناء جسور التواصل والتعاون مع مختلف الدول والشعوب. وأوضح سعادته أن سلطنة عُمان ترتبط بعلاقات تاريخية راسخة مع القارة الأفريقية، ارتبطت على مدى قرون بالتجارة والتواصل الحضاري والثقافي، وهو ما منح علاقاتها مع الدول الأفريقية بُعدًا تاريخيًا وإنسانيًا، إلى جانب المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة. ويبنّ سعادته أن سلطنة عُمان وأنجولا تتشاركان مجموعة واسعة من الأدوات والأهداف التي تهدف جميعها إلى تعزيز السلام والاستقرار وتحقيق التنمية والرفاهية والرخاء لشعبي البلدين الصديقين، مشيرًا إلى أن سلطنة عُمان نجحت من خلال رؤية «عُمان ٢٠٤٠» ونشاط جهاز الاستثمار العُثماني، في تنويع اقتصادها. وأضاف سعادته أن الأمر نفسه ينطبق على



ببحث فرص التعاون في المبادرات المالية والاستراتيجية. ومنذ زيارة فخامة الرئيس الأنجولي إلى سلطنة عُمان، شهدت العلاقات الثنائية حراكًا متواصلًا من خلال زيارات متبادلة لعدد من المسؤولين والجهات الحكومية وممثلي القطاع الخاص والشركات الحكومية في البلدين، تناولت مختلف ملفات التعاون الثنائي، بما يعكس الاهتمام المشترك بتابعة ما تم الاتفاق عليه وتعزيز مجالات التعاون والاستثمار. واستمرارًا لهذا الحراك، وبناءً على التكليف السامي، شارك معالي السَّيد وزير الخارجية في احتفالات الذكرى الخمسين لاستقلال جمهورية أنجولا التي أُقيمت في العاصمة الأنجولية لواندا، وعكست هذه التطورات توجهًا نحو بناء شراكة عُمانية أنجولية أكثر تنوعًا، إلى جانب مذكرتي تفاهم؛ تتعلق وإمّا تمتد إلى الاستثمار والطاقة والتعدين

الواعدة فيهما. وفي سعي تعزيز التعاون المالي بين البلدين أعلن في العاصمة الأنجولية لواندا في أبريل ٢٠٢٦م عن تأسيس البنك الأفريقي العُماني، في خطوة تسهم في دعم حركة التجارة والاستثمار بين سلطنة عُمان وجمهورية أنجولا، وتسهيل وصول الشركات العُمانية إلى الأسواق الأفريقية، بما يعزز الحضور الاقتصادي لسلطنة عُمان في أنجولا ويفتح آفاقًا جديدة للشراكة بين القطاعين الخاصين في البلدين. وشكّلت زيارة فخامة الرئيس جواو مانويل لورينسو، رئيس جمهورية أنجولا، الرسمية إلى سلطنة عُمان في ديسمبر ٢٠٢٤م محطة رئيسية في مسار العلاقات بين البلدين، توجت بالتوقيع على اتفاقية للاستحواد على حصة في منجمي «كاتوكا» و«لويبي» في جمهورية أنجولا، إلى جانب مذكرتي تفاهم؛ تتعلق الأولى بالتعاون في مجالات الطاقة، والثانية

مسقط- العُمانية

تمثّل زيارة «دولة» التي سيقوم بها حضرةُ صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم /حفظه الله ورعاه/ إلى جمهورية أنجولا يوم الخميس المقبل محطة مهمة في مسار العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وفي علاقات سلطنة عُمان مع دول وشعوب العالم. وتحمل هذه الزيارة وما تتضمنه من مسارات دلالات لتعزيز الشراكات في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية والاستثمارية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥م نحو ٩٧٢,٩ ألف ريال عُماني، مقابل نحو ١,٣١ مليون ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م، كما سجّل

الميزان التجاري خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥م فائضًا لصالح سلطنة عُمان بلغ نحو ٩٦٩,٧ ألف ريال عُماني، مقارنة بنحو ١,١٧ مليون ريال عُماني خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤م.

وبلغت الصادرات العُمانية إلى أنجولا خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥م نحو ٩٧١,٣ ألف ريال عُماني، مقابل نحو ١,٢٤ مليون ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م، وشملت أبرز الصادرات العُمانية إلى السوق الأنجولية أجزاء لآلات وأجهزة ترشيح أو تنقية السوائل أو الغازات، وألبانًا غير معدة للصناعة بشكل مسحوق، وكابلات كهربائية، وكوبوليمرات البروبيلين، والبولي إيثيلين، فيما شملت أبرز المنتجات المستوردة من أنجولا إلى سلطنة عُمان آلات وأجهزة كهربائية ذات وظائف قائمة بذاتها، وحلقات وفواصل من

أكد أنه يُلَبّي المتطلبات الأممية والتصنيفات العالمية

الصواعي: مسمى «النيابة العامة» يتفق مع مقتضيات النظام الأساسي للدولة وأولويات «عُمان 2040»

«مسمى «الادعاء العام» ارتبط بالنظام الأنجلوسكسوني بسُلطة الاتهام دون التحقيق

مسقط- العُمانية

أكدت النيابة العامة أن المرسوم السلطاني رقم (٨٠ / ٢٠١٦) بتغيير المسمى من “الادعاء العام” إلى “النيابة العامة” لا يمثل مجرد تغيير شكلي؛ بل إجراء قانوني يعكس حقيقة هذا المرفق وطبيعة اختصاصاته ومنسجماً مع طبيعة عمله ومسؤولياته الفعلية؛ بما يتفق مع مقتضيات النظام الأساسي للدولة ومُترجماً الأولويات الوطنية برؤية “عُمان ٢٠٤٠”. وقال سعادة نصر بن خميس الصواعي النائب العام، إن المواطنين والمقيمين على أرض عُمان العزيزة يعيشون في ظل دولة القانون والمؤسسات التي تقوم على مبادئ الحرية

والمساواة وتكافؤ الفرص وقوامها العدل وكرامة الأفراد وحقوقهم وحيرياتهم مصانة، مؤكداً أن النهضة المتجددة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السُلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- شملت مختلف المجالات لتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة والاستثمار في رأس المال البشري العُماني. وأشار- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- إلى أن المجالات القانونية والقضائية واكبت التحولات الداخلية والإقليمية والدولية كضرورة حتمية لضمان التكامل والانسجام مع المنظومات القضائية العالمية تحقيقاً للعدالة الناجزة. وأوضح أن مسمى “الادعاء العام” ارتبط



نصر بن خميس الصواعي

بالنظام الأنجلوسكسوني بسُلطة الاتهام دون التحقيق، وهو ما لم يعد يعكس البناء المؤسسي الفعلي واختصاصاته، بينما يحمل مسمى “النيابة العامة” في دالته اللغوية معنى الإنابة عن المجتمع وتمثيله في تحريك الدعوى العمومية والتحقيق فيها والتصرف برفعها أو التصالح فيها أو حفظها وتنفيذ الأحكام الجزائية باستقلالية وموضوعية وفق النموذج اللاتيني والمعايير الدولية. وتطرق سعادته إلى مسيرة الجهاز التاريخية وتدرجها التنموي منذ السبعينيات كقسم يتولى سلطة الاتهام في الجرائم أمام القضاة الشرعيين -الولاة آنذاك-، ثم رفع مستواه إلى “مكتب الادعاء العام الجزائي”، وصولاً

مُلبياً للمتطلبات الأممية والتصنيفات العالمية ومتواءماً مع الأنظمة القضائية في أغلب دول العالم؛ مما يدعم الثقة الدولية في هذا المرفق ويعزز فاعلية التعاون القضائي والقانوني والحد من الإشكالات المتعلقة بتوصيف طبيعته، وتجنب اللبس في ترجمة النصوص والاتفاقيات؛ ترسيخاً لمكانة سلطنة عُمان دولياً في المجال القضائي الجنائي ودورها في إرساء أسس العدالة والأمن، ليكون هذا الإجراء القانوني عاكساً لحقيقة المرفق وطبيعة اختصاصاته بعدما حظي بالتمكين والدعم السخي من لدن جلالة السُلطان المعظم رئيس المجلس الأعلى للقضاء- حفظه الله ورعاه.

مسؤولو هيئات التفتيش القضائي العربية يناقشون في صلالة تقنيات الذكاء الاصطناعي

صلالة- العُمانية

عُقدت محافظة ظفار أمس أعمال الاجتماع الـ٣٠ لرؤساء هيئات وأجهزة التفتيش القضائي في الدول العربية، بمشاركة ١٤ دولة، ويستمر يومين.

وألقي فضيلة الشيخ الدكتور يعقوب بن محمد السعيدى رئيس الإدارة العامة للتفتيش القضائي بالمجلس الأعلى للقضاء بسلطنة عُمان، كلمة أكد فيها أهمية تطوير أدوات الرقابة والتقييم والاستفادة من التقنيات الحديثة بما يحقق الكفاءة، مع المحافظة على استقلال القضاء.

من جانبه، أشار المستشار الدكتور يوسف السباعوي نائب رئيس المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، ومدير أكاديمية التدريب العدلي بالمركز، إلى أهمية بناء رؤية عربية مشتركة لتطوير منظومة التفتيش وتبادل الخبرات.

واستعرض المجلس الأعلى للقضاء بسلطنة عُمان ورقة عمل بعنوان “الذكاء الاصطناعي والتفتيش القضائي.. نحو مؤشر عربي لوجوده



الأحكام القضائية”، تناولت توظيف التقنيات الحديثة في تحليل الأحكام واستخلاص مؤشرات كمية ونوعية تقيس التسبب القانوني، وتجانس الاجتهاد القضائي، وسرعة الفصل في القضايا، مع التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي أداة مساندة للقاضي والمفتش وليس بديلاً عن التقدير البشري.

وقدمت الدول العربية المشاركة، والتي شملت العراق ولبنان وسوريا والجزائر والكويت، أوراق عمل تناولت الانتقال من الرقابة التقليدية إلى الرقابة الوقائية، وتقييم أداء المحاكم، وآفاق توظيف التقنيات الذكية

العربية لأعمال التفتيش القضائي، وتوحيد المعايير الإجرائية للتفتيش بين الدول العربية، وتطوير منهجيات التفتيش القضائي بالانتقال من الرقابة التقليدية إلى الرقابة القائمة على مؤشرات الأداء والجودة، إلى جانب تعزيز استقلال أجهزة التفتيش القضائي، وتطوير أدوات وآليات الرقابة والتقييم بما يعزز الشفافية، ويرفع كفاءة الأداء، ويرسخ مبادئ النزاهة والعدالة. كما أوصى الاجتماع باعتماد منظومة متوازنة لتقييم أداء القضاة، وتطوير معايير موضوعية قابلة للقياس، وربط نتائج التقييم بخطة التدريب والتأهيل المستمر، فضلاً عن اعتماد الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة في تحليل جودة الأحكام القضائية وأعمال التفتيش، مع وضع أطر تشريعية وأخلاقية تنظم استخدامه.

واعتمد المشاركون عدداً من المحاور العلمية للاجتماع الـ٣١ لعام ٢٠٢٧، من بينها إدارة الجودة الشاملة في المرافق القضائية، والتوازن بين استقلال القضاء وتقييم الأداء القضائي، والعدالة الذكية، وإعداد إطار عربي موحد لمؤشرات جودة الأحكام والتفتيش القضائي.

الرئيسي يستقبل أمين عام «التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب»



الإرهاب والوفد المرافق له.

ورحب الفريق الركن بحري رئيس أركان قوات السلطان المسلحة بأمين عام التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، وجري خلال المقابلة تبادل وجهات النظر وبحث عدد من الأمور ذات الاهتمام المشترك.

مسقط- الرؤية

استقبل الفريق الركن بحري عبدالله بن خميس الرئيسي رئيس أركان قوات السلطان المسلحة أمس بمكتبه بمعسكر المرتفعة اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيذي أمين عام التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة

«التعليم» تطلق «المشاورات العالمية لأجندة التعليم بعد 2030»

استشراف مستقبل التعليم العالمي لما بعد ٢٠٣٠ وأجندة الشباب للتعليم لما بعد ٢٠٣٠ لعرضهما خلال الاجتماع العالمي للتعليم لعام ٢٠٢٧. وستنطلق عقب ذلك المرحلة الثانية، التي تشمل مشاورات إقليمية ووطنية وذلك بمشاركة المعنيين من القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والمعلمين، والشباب، وغيرهم من الفاعلين في قطاع التعليم.

وفي المرحلة الثالثة سيتم تجميع وتحليل مخرجات مختلف مسارات المشاورات وصياغتها في إطار موحد يساهم في أجندة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠٣٠. حضر جلسة المشاورات عدد كبير من المسؤولين بوزارة التعليم، ومؤسسات التعليم المدرسي العالي، والمعلمين بالتعليم من المجتمع المدني، وعدد كبير من طلبة المدارس.



والإستراتيجيات والآليات اللازمة لتحقيقها، بما يضمن صياغة أجندة تعليمية شاملة تستجيب للواقعين العالمي والمحلي، مع التأكيد على التعليم بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وتُنفذ المشاورات عبر ثلاث مراحل رئيسة، حيث تركز المرحلة الأولى الجارية حالياً على استشراف مستقبل التعليم، والمشاورات العالمية مع الشباب والطلبة، على أن تستمر عن إعداد

المدرسي والعالي في سلطنة عُمان، وذلك بما يتوافق مع رؤية “عُمان ٢٠٤٠”. وجاء إطلاق هذه العملية بالتزامن مع مرور عشر سنوات على اعتماد أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ واستناداً إلى الالتزامات الواردة في إعلان فورتلانزا الصادر عن الاجتماع العالمي للتعليم على مواكبة التطورات التعليمية العالمية، والاستفادة منها في تعزيز جودة التعليم بشقيه

وفد كلية الدفاع الوطني يطلع على برامج جامعة السلطان قابوس

وتعرّف الوفد خلال الزيارة على النظام الأكاديمي والخدمات التي توفرها الجامعة لطلبتها والباحثين، إلى جانب أبرز البرامج الأكاديمية التي تقدمها مختلف الكليات، والدور الذي تضطلع به المراكز البحثية في دعم البحث العلمي وإنتاج المعرفة وتوظيفها في خدمة الأولويات الوطنية. واختتم برنامج الزيارة بجولة تعريفية في المركز الثقافي بجامعة السلطان قابوس، شملت المكتبة الرئيسية، حيث أطلع الوفد على أقسامها ومرافقها والخدمات والموارد التي توفرها للطلبة وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، إضافة إلى التعرف على ما تضطلع به المكتبة من دور في دعم العملية التعليمية والبحثية بالجامعة. وتأتي هذه الزيارة في إطار تعزيز التواصل والتعاون بين جامعة السلطان قابوس وكلية الدفاع الوطني، والتعرف بالإمكانيات الأكاديمية والبحثية للجامعة، بما يساهم في تبادل الخبرات والمعارف ويدعم بناء القدرات الوطنية في المجالات ذات الأولوية.



الأكاديمية والبحثية في الجامعة، ومناقشة عدد من الموضوعات ذات الصلة بالتعليم العالي والبحث العلمي والبرامج الأكاديمية. وشملت الزيارة عروضاً تعريفية حول منظومة البحث العلمي والدراسات العليا والمكتبة الرئيسية، إلى جانب التعرف بمركز الاستشعار عن بُعد ومركز أبحاث الطاقة المستدامة، وعرض مرئي حول البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس، بما يعكس تنوع مجالات البحث والابتكار التي تحتضنها الجامعة.

العلمي بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، أبرز البرامج الأكاديمية التي تقدمها الكلية، مع تسليط الضوء على برنامج ماجستير الآداب في الدراسات الاستراتيجية للأمن والدفاع الوطني، الذي يأتي فُرصة للتعاون بين كلية الدفاع الوطني وكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، وما يمثله البرنامج من أهمية وطنية وعلمية في تأهيل الكوادر المتخصصة في مجالات الأمن والدفاع والدراسات الإستراتيجية. وتضمن البرنامج كذلك جلسة نقاشية مفتوحة، أتاحَت للوفد التعرف بصورة أوسع على المنظومة

مسقط- الرؤية

نظمت وزارة التعليم ممثلة باللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم المشاورات العالمية لأجندة التعليم لما بعد عام ٢٠٣٠ التي ستستمر لمدة ثلاث سنوات، وذلك تحت رعاية سعادة الدكتور إنتصار بنت عبدالله أمبوسعيدى وكيلة وزارة التعليم للبرامج التعليمية المساندة – نائبة رئيسة اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم.

وتُمنّت سعادة الدكتور وكيلة التعليم للبرامج العمل الدؤوب التي تؤدّيه اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم في سبيل دعم كونه الدولية لإعادة التدوير الأمن والسلامة بيتئلاً للسفن، وما تتضمنه الاتفاقية من أطر ومعايير مرتبطة بعمليات إعادة تدوير السفن، بما يراعي متطلبات السلامة وحماية البيئة والحد من الآثار البيئية الناجمة عن عمليات تفكيك وإعادة تدوير السفن. واستعرضت اللجنة كذلك خلال أعمال الاجتماع المذكرة الواردة بشأن إعداد خطط عمل اللجان الدائمة بالمجلس، وذلك في إطار تنظيم أعمال اللجنة وتحديد أولوياتها وبرامجها خلال الدور القادم، بما يضمن مواءمة خطط العمل مع الموضوعات والقضايا التشريعية والاجتماعية والصحية المدرجة ضمن اختصاصاتها.

ويأتي الاجتماع ضمن جهود اللجنة الصحية والاجتماعية بمجلس الشورى لمتابعة الملفات الحالية إليها ودراستها بصورة متكاملة، من خلال بحث أبعادها التشريعية والتنظيمية، والاستماع إلى الميثرات ذات الصلة، وصولاً إلى بلورة الملاحظات والميثرات والتوصيات التي ترفع بشأنها وفق الإجراءات المتبعة ضمن قانون مجلس عمان.

ترأس الاجتماع سعادة حامد بن عوض صاخورون رئيس اللجنة الصحية والاجتماعية بمجلس الشورى، وبحضور أصحاب السعادة أعضاء اللجنة.

مناقشات في «الشورى» حول مشروع القانون البيئي و«الدفاع المدني والإسعاف»



مسقط- الرؤية

عقدت اللجنة الصحية والاجتماعية بمجلس الشورى صباح أمس الاثنين، الاجتماع الأول لما بين الدورين الثالث والرابع للفترة العاشرة (٢٠٢٧-٢٠٢٣) ناقشت خلاله عدد من مشروعات القوانين الحالية من قبل الحكومة إلى المجلس للدراسة.

واستهلّت اللجنة اجتماعها بمناقشة مشروع القانون البيئي المحال إلى المجلس من الحكومة؛ حيث جرى استعراض المبررات والأهداف التي استند إليها طرح مشروع القانون، إلى جانب مناقشة هيكله لمسودة مشروع القانون البيئي على منظومة القوانين النافذة في سلطنة عُمان، من خلال بحث مدى اتساق أحكام المشروع مع التشريعات النافذة ذات الصلة، وما قد يترتب على إقراره من تعديلات أو آثار على عدد من القوانين والأنظمة المعمول بها، بما يساهم في تعزيز التكامل التشريعي وتفادي أي تعارض أو ازدواجية في الأحكام المنظمة للقطاع البيئي.

وفي سياق متصل، ناقشت اللجنة مشروع قانون الدفاع المدني والإسعاف المحال إليها من الحكومة، حيث أجرت بشأنه نقاشات موسعة تناولت مختلف الجوانب المرتبطة لمشروع القانون، وذلك تمهيداً لاستكمال دراسته

بالتعاون مع الغرفة التجارية الأمريكية في عُمان

استعراض جهود تعزيز التصنيع الدوائي وفتح آفاق التصدير للأسواق الأمريكية

مسقط- الرؤية

نظّمت وزارة الصحة ممثلة بدائرة تمكين الاستثمار وبالتعاون مع الغرفة التجارية الأمريكية في سلطنة عُمان، الإثنين، حلقة عمل بعنوان «الجاهزية للتصدير ومتطلبات إدارة الغذاء والدواء الأمريكية» وذلك في صالة «استثمر في عُمان» ومشاركة عدد من المسؤولين الحكوميين وممثلي القطاع المصرفي والمصنّعين العاملين في مجال الصناعات الطبية والدوائية.

رعى افتتاح حلقة العمل سعادة الدكتور أحمد بن سالم المنظري وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتنظيم الصحي، الذي ألقى كلمة ترحيبية أعرب فيها عن تقديره للغرفة التجارية الأمريكية لمشاركها في تنظيم حلقة العمل ودائرة تمكين الاستثمار لدورها في دعم المستثمرين محليّاً، والإسهام في فتح آفاق جديدة لهم خارج حدود سلطنة عُمان. وأشاد سعادته بمشاركة المصنّعين، معتبراً حضورهم انعكاساً للاستثمار والجهد الذي بذلوه في بناء هذه الصناعة، ومعايير الجودة

والامتثال التي يواصلون العمل على تحقيقها. ويبنّ أن المسح الصناعي الذي أجرته دائرة تمكين الاستثمار يُظهر أن القطاع يمر مرحلة جديدة من النمو، مدعومة بثقة المستثمرين وتزايد عدد المصانع والمشاريع واتساع مساحات النمو المتاحة، في مؤشر واضح على بيئة استثمارية واعدة، مؤكداً أن الوزارة تعمل بثقة وعزيمة، على رفع نسبة التوطين الدوائي، وهو هدف ترى الوزارة إمكانية تحقيقه بتضافر الجهود واستمرار الالتزام والبناء على ما تحقّق حتى الآن.

وأضاف سعادته أنّ اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان والولايات المتحدة توفر أساساً مهماً لتوسيع نطاق التبادل التجاري واستقطاب الاستثمار وبناء شركات صناعية أقوى بين البلدين، وأن حلقة العمل هذه تعكس طموحاً مشتركاً لترسيخ مكانة عُمان كونها شريكاً عالمياً موثوقاً في التصنيع، لافتاً إلى أن الشراكة مع صهار الدولي وكريدت عُمان تجمع بين إتاحة الوصول إلى الأسواق، والتمويل، والثقة التصديرية، ضمن منظومة تمكينية واحدة، مؤكداً التزام الوزارة بترجمة

هذه الفرص إلى غو مستدام وشراكات دائمة. وتضمّن برنامج الحلقة جلسة بعنوان «تمكين الاستثمار في التصنيع الطبي العُماني»، قدّمتها دائرة تمكين الاستثمار بوزارة الصحة، استعرضت فيها واقع القطاع الصحي العُماني ومقوماته، من حيث اتساع السوق وغو الطلب على الرعاية الصحية في ظل مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، إضافة إلى الفجوة القائمة بين الإنفاق

الصحي وحجم الصادرات الطبية، وهو ما يعكس فرضاً استثمارية حقيقية أمام المصنّعين المحليين والمستثمرين الدوليين على حد سواء. كما تضمن البرنامج جلسة حول التصدير إلى الولايات المتحدة عبر اتفاقية التجارة الحرة، قدّمتها الغرفة التجارية الأمريكية في سلطنة عُمان، استعرضت آلية عمل اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان والولايات المتحدة



السارية منذ عام ٢٠٠٩، وما تتيحه من إعفاء جمركي للسلع العُمانية المؤهلة. وتضمن البرنامج أيضاً جلسة حول متطلبات الاعتماد التنظيمي والموافقات الرقابية للأجهزة الطبية والأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب جلسة حول القيمة المضافة التي يوفرها القطاع المصرفي والاقتصادي لمنظومة الرعاية الصحية والصناعات الدوائية، شارك

والي مسقط يستعرض مستجدات حصر المباني والمرافق المهيأة لذوي الإعاقة



بسهولة واستقلالية. كما تناول الاجتماع استثمارة الحصر وآلية استخداماتها، والقطاعات والمرافق المستهدفة ضمن أعمال الفريق، بما يُسهم في بناء قاعدة بيانات تُساعد على تحديد مستوى جاهزية المرافق واحتياجاتها، ودعم الجهود الرامية إلى تحسين بيئة الوصول في مختلف المواقع.

وناقش الاجتماع كذلك دور ولاية مسقط في إنجاح المبادرة، من خلال الإسهام في تسهيل أعمال الفريق ميدانيًا، والتواصل مع الجهات ذات الصلة، وتعزيز المشاركة في رصد واقع المباني والمرافق ورفع مستوى مواءمتها لمتطلبات الوصول، بما ينسجم مع توجهات محافظة مسقط في دعم جودة الخدمات وتهيئة بيئة أكثر شمولاً للجميع.

مسقط- الرؤية

عقد فريق حصر المباني والمرافق المهيأة لمعايير الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة بمحافظة مسقط، الإثنين، اجتماعاً مع مكتب والي مسقط، بحضور سعادة علي بن سعيد السعيد، والي مسقط، وعضوي المجلس البلدي بالولاية. واستعرض الاجتماع التعريف بالفريق واختصاصاته والمهام المنوطة به، إلى جانب مناقشة آليات تنفيذ أعماله ومسارات التعاون مع الجهات المعنية، بما يدعم تنفيذ خطة العمل الميدانية لحصر وتقييم مدى تهيئة المباني والمرافق وفق معايير الوصول المعتمدة، وبما يُعزّز تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الخدمات والمرافق العامة

ورشة عمل للتدريب على التقييم الذاتي للمستشفيات الخاضعة للاعتماد الصحي



مسقط- الرؤية

أبرز التحديات التي قد تواجه المؤسسات عند تطبيق عملية التقييم الذاتي وسبل التعامل معها. وأشار إلى أنّ الورشة تأتي ضمن سلسلة البرامج والأنشطة التي ينفذها مركز ضمان الجودة، بهدف تعزيز جاهزية المؤسسات الصحية الخاضعة للاعتماد، ودعمها في تطبيق معايير النظام العُماني لاعتماد المؤسسات الصحية، بما يسهم في الارتقاء بجودة الرعاية الصحية وتعزيز ثقافة التحسين المستمر وسلامة المرضى.

مفهوم التقييم الذاتي وأهميته، وآليات تنفيذه وفق المعايير المعتمدة، بما يسهم في مساعدة المؤسسات الصحية على تقييم مستوى الالتزام بالمعايير، وتحديد جوانب القوة وفرص التحسين، ووضع الخطط اللازمة لتعزيز جودة الخدمات الصحية وسلامة المرضى. وتناولت الورشة الجوانب العملية المتعلقة بتنفيذ التقييم الذاتي، ودور فرق العمل بالمؤسسات الصحية في جمع الأدلة وتقييم مدى الامتثال للمعايير، بالإضافة إلى مناقشة

نظم مركز ضمان الجودة بوزارة الصحة، ممثلاً في دائرة اعتماد المؤسسات الصحية، الإثنين، ورشة عمل بعنوان «كيفية إجراء التقييم الذاتي للمستشفيات الخاضعة للاعتماد»، وذلك ضمن إطار جهودها المستمرة لدعم المؤسسات الصحية وتمكينها من تطبيق متطلبات النظام الصحي في جمع الأدلة وتقييم مدى الامتثال للمعايير، بالإضافة إلى مناقشة



رحمة الشكيلي



د.حنان الكندي

وراثيًا، وواصل تطوير قدراته بما يتوافق مع التطورات العالمية ومتطلبات شبكة مختبرات شلل الأطفال التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وأضاف: «يتميز المختبر بأن كل مرحلة من مراحل تطور قدراته التقنية اقترنت بمستوى مرتفع من الكفاءة؛ إذ حافظت فحوص زراعة الفيروس وعزله على نتائج مرتفعة في برامج تقييم الكفاءة، وحققت الاختبارات الجزيئية الخاصة بتحديد فيروس شلل الأطفال وتصنيفه مستويات أداء تقارب ٩١٠٠ في صورة مستمرة، ويعكس ذلك استدامة الكفاءة الفنية للمختبر ومحاافظته على جودة النتائج ودقتها مع إدخال تقنيات تشخيصية جديدة». وقالت إنه في إطار مواكبة التطور العالمي في

عُمان يواصل أداء دوره الوطني والإقليمي في مجال ترصد فيروس شلل الأطفال وتشخيصه، مستنداً إلى خبرة تمتد لأكثر من أربعة عقود، وقدرات فنية متطورة، وسجل متميز ومستمر في برامج تقييم الكفاءة التي تنظمها منظمة الصحة العالمية. وأوضحت أن اعتماد المختبر ضمن منظومة مختبرات شلل الأطفال يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين حافظ على مستويات عالية من الأداء في تقييمات الكفاءة الدولية، تقارب ٩١٠٠ سنوياً في مختلف مراحل تطور قدراته التشخيصية، حيث بدأ المختبر بقدرات زراعة فيروس شلل الأطفال وعزله، ثم أدخل في التسعينيات الاختبارات الجزيئية لتحديد الفيروس وتصنيفه

تقديرًا لجهودها الأكاديمية والمجتمعية

جامعة بيلاروسيا تمنح منى بنت فهد الدكتوراه الفخرية



مسقط- الرؤية

منحت جامعة بيلاروسيا الحكومية صاحبة السُّمو السيدة الدكتوراة منى بنت فهد آل سعيد، مساعدة رئيس جامعة السلطان قابوس للتعاون الدولي، درجة الدكتوراه الفخرية؛ تقديرًا لإسهاماتها البارزة وجهودها الرائدة على الساحتين الإقليمية والدولية في مجالات التعليم العالي، والبحث العلمي، والابتكار، وخدمة المجتمع. ولأني هذا التكريم الرفيع من جامعة بيلاروسيا الحكومية -التي تعد واحدة من أعرق الصروح

الأكاديمية وأبرز مؤسسات التعليم العالي في جمهورية بيلاروسيا، وتحظى بحضور دولي مرموق وشبكة شراكات عالمية واسعة- تتوجهاً لدور سموها الفاعل في تعزيز التعاون العلمي الدولي، وتعزيز الشراكات البحثية والابتكارية، ودعم المبادرات المجتمعية. وأعربت صاحبة السمو السيدة الدكتوراة منى بنت فهد آل سعيد عن اعتزازها وتقديرها لهذا التكريم من جامعة عريقة تحظى بمكانة علمية رفيعة، مشيرة إلى أن هذا التقدير يمثل دافعا ومسؤولية مستمرة لمواصلة العلماء وتكريس الجهود نحو الارتقاء بالعلم والمعرفة وبناء



harthisa@icloud.com

سهام بنت أحمد الحارثية

اتجاهات سوق، فرص ناشئة، مؤشرات قطاعية، أسواق تصدير محتملة، تغيرات تنظيمية، أو فرص شراكة.

وفي عصر الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تصبح هذه الخدمات أكثر تخصيصًا بحيث تصل إلى كل منتسب المعلومة التي ترتبط فعلاً بنشاطه وهنا ربما ينبغي أن نغير سؤالاً اعتدنا طرحه فبدلاً من أن يسأل المنتسب: كم أدفع للغرفة؟ الأفضل أن يصل إلى مرحلة يسأل فيها: كم أضافت لي عضويتي في الغرفة؟

أعتقد أن تطوير غرفة تجارة وصناعة عُمان في المرحلة المقبلة لا يتعلق فقط بما نريد من الغرفة أن تفعله، وإنما بما نريد للمنتسب أن يحصل عليه والفرق بين السؤالين كبير فالأول يبدأ من المؤسسة وبرامجها أما الثاني فيبدأ من صاحب العمل واحتياجاته ولذلك، لو أردنا اختبار قيمة العضوية بطريقة بسيطة، فلنسأل أنفسنا:

لو أصبحت عضوية غرفة تجارة وصناعة عُمان اختيارية غذًا، ما الخدمة أو الفرصة أو القيمة التي ستجعل صاحب العمل يقول: أنا أريد أن أبقي عضوًا فيها؟

ربما تكون الإجابة عن هذا السؤال بداية لنموذج مختلف للغرفة، غرفة لا ينتمي إليها التاجر لأنه مطالب بذلك فقط، بل لأنه يعرف أن وجوده فيها يضيف قيمة إلى أعماله.

وأعتقد أن هذا هو أحد أقوى أشكال العلاقة التي يمكن أن تبنينا أي غرفة تجارة مع منتسبيها: أن تتحول العضوية من التزام إلى اختيار، ومن رسم إلى عائد، ومن بظافة انتساب إلى فرصة أعمال.



الاتجار الرقمي بالأطفال وغياب الاحتواء الأسري

بلقيس الهنائي

والتوجيهات، بل اترك مساحة لمشاعره، حتى لو بدت لك نكاته أو مبالغا فيها.

تابع نشاطه الرقمي بشكل مفتوح ومعلن، لا خفي، واطرح له لماذا تفعل ذلك، حتى يفهمها كحماية لا كعقاب.

- علّمهُ أن يثق بك بما يكفي ليخبرك إن شعر بالخوف أو الحيرة من أي تواصل غريب، وأنت لن تغضب منه أو تلموه إن حدث ذلك.

- راقب التغيّرات المفاجئة في سلوكه أو مزاجه - ونومه؛ فهي غالباً أول إشارة على أن شيئاً ما يزججه. في النهاية... إن أخطر ما يهدد أطفالنا ليس التكنولوجيا نفسها؛ بل الفراغ الذي تركه خلفنا حين نشغلهم عنهم.

الطفل الذي يشعر أنه محتضن بالحب، مسموع ومرئي في بيته، هو طفل أصعب اختراقاً وأصعب استدراجاً. الحماية الحقيقية لا تبدأ من برامج الرقابة الأبوية على الهاتف، بل تبدأ من حضورنا الحقيقي في حياتهم، قبل أن يبحثوا عن هذا الحضور في مكان قد لا يكون آمناً أبداً.



د. فائز الدوسري **

توقيع اتفاق هدنة أو سلام، بل بتوافر آليات- غالباً خشنة- للمراقبة والردع السريع. والأمثلة متعددة، حيث أغلب الصراعات في أفريقيا أنهتها فرنسا على عقدين، الصراع في البوسنة انتهى كذلك، في مفاوضات كامب ديفيد كان النفوذ الأمريكي حاسماً لإبرام الاتفاق... وغيرها. خلاصة القول... إن الوسيط ليس مجرد طرف نزيه محايد، أو ساعي للوفاة؛ بل طرف ينخرط في الوساطة ولديه القدرة الفعلية على إنهاء الصراع، وغير ذلك ضرباً من العبث. وينطبق ذلك على الحرب الإيرانية التي تتزايد في الصعوبة والتعقيد بما يدفع المنطقة إلى حالة طويلة معقدة من الفوضى. وبالتالي، فهي في أشد الحاجة إلى وسيط كبير مقبول لدى طهران وواشنطن، لديه مصلحة أساسية لإنهاء الصراع، يملك أوراق ضغط كثيرة لممارسة ضغط غير مباشرة، يمتلك حلولاً ومقترحات عملية قابلة للتطبيق، وقادراً على استدامة الحل النهائي.

وفي تقديرنا، تعد الصين الوسيط المثالي حالياً لا سيما وأن لديها مقترحات عملية لإعادة هندسة المنطقة على أساس التنمية والاستقرار.

** كاتبة بحرينية

مختلف القطاعات والمحافظات. هذه الشبكة في حد ذاتها أصل اقتصادي مهم لكن قيمة الشبكات لا تقاس بعدد الأسماء الموجودة فيها، وإنما بعدد العلاقات والفرص التي تستطيع أن تصنعها بينها. ماذا لو استطاعت شركة عُمانية تبحث عن مورد محلي أن تجد عبر الغرفة؟ وماذا لو استطاع مستثمر أجنبي يبحث عن شريك عُماني أن يصل إليه من خلال منصة موثوقة؟ وماذا لو استطاعت مؤسسة صغيرة لديها منتج جيد أن تصل من خلال الغرفة إلى شركة كبيرة تبحث عن المورد نفسه؟

عندها لا تصبح الغرفة فقط جهة تقدم خدمات للمنتسبين، وإنما سوقاً للأعمال ومنصة لربط الفرص برأس المال والخبرة والشركات.

وهذه- في رأيي- مساحة كبيرة لم نستثمر كامل إمكاناتها بعد فالبيانات أيضاً خدمة وهناك قيمة أخرى تستطيع الغرفة تقديمها ربما تكون أهم في السنوات القادمة: المعلومة الاقتصادية. أصحاب الأعمال يتخذون قرارات يومية: هل أتوسع؟ أين أستمتر؟ أي سوق أستهدف؟ ما القطاعات التي تنمو؟ أين توجد الفرص؟ وما التغيرات التي قد تؤثر في نشاطي؟

وكما كانت المعلومة أدق وأسرع، كان القرار أفضل. وبحكم قرب الغرفة من آلاف الشركات، يمكن أن تكون لديها قدرة كبيرة على قراءة حركة القطاع الخاص وتحويل البيانات إلى معرفة مفيدة للمنتسب. ليس المطلوب بالضرورة تقارير طويلة، بل معلومات عملية تصل إلى صاحب القرار في الوقت المناسب:

أن تعرف الغرفة- من خلال بياناتها وتواصلها المباشر- ما الذي يحتاجه كل مُنتسب وفقاً لقطاعه وحجم مؤسسته ومرحلة نموه، ثم تقدم له خدمات وقرصاً متناسب معه، بدلاً من أن تكون معظم الخدمات موحدة للجميع. صاحب المؤسسة التي بدأت قبل عام لا يحتاج بالضرورة إلى ما تحتاجه شركة تعمل منذ ٣٠ عامًا، والمصنع الذي يبحث عن سوق تصدير جديد لا يحتاج إلى الخدمة نفسها التي يحتاجها رائد أعمال يبحث عن مستثمر.

وهنا تتحول العضوية من اشتراك عام إلى قيمة مصممة حول احتياجات المنتسب. ماذا لو كان لكل منتسب «حساب قيمة»؟ أنخيل نموذجًا مختلفًا للعلاقة بين الغرفة ومنتسبيها. يدخل صاحب المؤسسة إلى منصته فيجد أمامه، ليس فقط بيانات عضويته، وإنما فرصاً استثمارية وتجارية مرتبطة بنشاطه، وأسواقاً محتملة لمنتجاته، ووفوداً تجارية ذات صلة بقطاعه، ومناقصات وفرص شراكة، ودراسات وبيانات تساعده في اتخاذ قراراته.

وإذا كان يرغب في التوسع خارج السلطنة، يجد معلومات عملية عن الأسواق المستهدفة والشركاء المحتملين والبعثات التجارية القادمة. وإذا كان يبحث عن مستثمر، أو شريك، أو مورد، أو فرصة تصدير، تصبح الغرفة واحدة من أول الجهات التي يلجأ إليها. هنا تبدأ العضوية في اكتساب معنى اقتصادي مباشر. والغرفة يمكن أن تكون أكبر منصة أعمال في عُمان؛ حيث تمتلك الغرفة ميزة يصعب على كثير من المؤسسات الأخرى امتلاكها؛ ألا وهي: شبكة واسعة من الشركات وأصحاب الأعمال في

كلما اتَّسع النقاش حول مستقبل غرفة تجارة وصناعة عُمان، أجد- من خلال تجربتي كعضو مجلس إدارة للغرفة- أن هناك سؤالاً لم نمنحه ما يستحقه من الاهتمام، رغم بساطته: على ماذا يحصل المنتسب فعليًا مقابل انتسابه للغرفة؟

لا أقصد هنا الخدمات الإجرائية المعتادة، ولا الفعاليات واللقاءات، وإنما القيمة الاقتصادية والمهنية التي تجعل صاحب العمل يرى في الغرفة جهة يحتاج إليها، ويبحث عن خدماتها، ويحرص على الاستفادة من عضويته فيها. ولعل الطريقة الأفضل للإجابة عن هذا السؤال هي أن ننخيل للحظة أن عضوية الغرفة أصبحت اختيارياً بالكامل!

هل ستختار الشركات وأصحاب الأعمال الانضمام إليها؟ ولماذا؟

هذا السؤال ليس تشكيكاً في أهمية الغرفة؛ بل على العكس، أراه واحداً من أهم الأسئلة التي يمكن أن تطرحها أي مؤسسة عضوية على نفسها لأن المؤسسة التي يعرف أعضاؤها قيمتها لا تحتاج إلى أن تشرح لهم باستمرار لماذا يجب أن يكونوا جزءاً منها.

من «المنتسب» إلى «العمل»

ربما نحتاج أولاً إلى تغيير الطريقة التي ننظر بها إلى المنتسب؛ فالمنتسب ليس رقمًا في قاعدة بيانات، ولا سجلًا تجاريًا مرتبطاً بعضوية، بل عميل وشريك يفترض أن تكون له تجربة واضحة مع الغرفة.

وفي عام الأعمال اليوم، أصبحت المؤسسات الأكثر نجاحاً تبدأ من سؤال بسيط: ماذا يحتاج العميل؟ ثم تصمم خدماتها ومنتجاتها حول تلك الحاجة. لماذا لا نطبق المنطق نفسه على الغرفة؟ إذ يمكن مثلاً

كلما اتَّسع النقاش حول مستقبل غرفة تجارة وصناعة عُمان، أجد- من خلال تجربتي كعضو مجلس إدارة للغرفة- أن هناك سؤالاً لم نمنحه ما يستحقه من الاهتمام، رغم بساطته: على ماذا يحصل المنتسب فعليًا مقابل انتسابه للغرفة؟

لا أقصد هنا الخدمات الإجرائية المعتادة، ولا الفعاليات واللقاءات، وإنما القيمة الاقتصادية والمهنية التي تجعل صاحب العمل يرى في الغرفة جهة يحتاج إليها، ويبحث عن خدماتها، ويحرص على الاستفادة من عضويته فيها. ولعل الطريقة الأفضل للإجابة عن هذا السؤال هي أن ننخيل للحظة أن عضوية الغرفة أصبحت اختيارياً بالكامل!

هل ستختار الشركات وأصحاب الأعمال الانضمام إليها؟ ولماذا؟

هذا السؤال ليس تشكيكاً في أهمية الغرفة؛ بل على العكس، أراه واحداً من أهم الأسئلة التي يمكن أن تطرحها أي مؤسسة عضوية على نفسها لأن المؤسسة التي يعرف أعضاؤها قيمتها لا تحتاج إلى أن تشرح لهم باستمرار لماذا يجب أن يكونوا جزءاً منها.

من «المنتسب» إلى «العمل»

ربما نحتاج أولاً إلى تغيير الطريقة التي ننظر بها إلى المنتسب؛ فالمنتسب ليس رقمًا في قاعدة بيانات، ولا سجلًا تجاريًا مرتبطاً بعضوية، بل عميل وشريك يفترض أن تكون له تجربة واضحة مع الغرفة.

وفي عام الأعمال اليوم، أصبحت المؤسسات الأكثر نجاحاً تبدأ من سؤال بسيط: ماذا يحتاج العميل؟ ثم تصمم خدماتها ومنتجاتها حول تلك الحاجة. لماذا لا نطبق المنطق نفسه على الغرفة؟ إذ يمكن مثلاً

كلما اتَّسع النقاش حول مستقبل غرفة تجارة وصناعة عُمان، أجد- من خلال تجربتي كعضو مجلس إدارة للغرفة- أن هناك سؤالاً لم نمنحه ما يستحقه من الاهتمام، رغم بساطته: على ماذا يحصل المنتسب فعليًا مقابل انتسابه للغرفة؟

لا أقصد هنا الخدمات الإجرائية المعتادة، ولا الفعاليات واللقاءات، وإنما القيمة الاقتصادية والمهنية التي تجعل صاحب العمل يرى في الغرفة جهة يحتاج إليها، ويبحث عن خدماتها، ويحرص على الاستفادة من عضويته فيها. ولعل الطريقة الأفضل للإجابة عن هذا السؤال هي أن ننخيل للحظة أن عضوية الغرفة أصبحت اختيارياً بالكامل!

هل ستختار الشركات وأصحاب الأعمال الانضمام إليها؟ ولماذا؟

تواجه مؤسسات التعليم العالي في كثير من دول العام بشكل عام، وسلطنة عُمان بشكل خاص تحدياً متزايداً يكمن في إيجاد حالة من التوافق بين رسالتها وتخصصاتها الأكاديمية المختلفة وبين متطلبات سوق العمل المتجددة؛ إذ لم تعد البرامج والتخصصات الجامعية معزلة عن التحولات الاقتصادية والتقنية المتنامية والمتسارعة على مستوى العالم والتي تعمل على تشكيل سوق العمل، ولذلك فإن طبيعة المرحلة ومستقبل المخرجات والمهن والوظائف يتطلب مراجعة مستمرة لهذه البرامج والتخصصات كي تتواءم مع هذه المتغيرات.

وأصبح هذا الموضوع محوراً للنقاشات؛ حيث اكتسب أهمية متزايدة في ظل التحولات التي يشهدها سوق العمل وبرز مجالات وتخصصات جديدة تفرش بدورها مهارات وتخصصات لا تكن حاضرة بالزخم نفسه في السابق، وخاصةً الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، والتطور المتسارع في التقنيات الحديثة.

غير أن التركيز على السؤال التقليدي ما هي التخصصات التي يحتاجها سوق العمل قد لا يكون كافياً وحده؛ بل من المهم الانتقال إلى سؤال أكثر عمقاً وهو: هل المشكلة في التخصصات ذاتها، أم في طريقتنا في التفكير في طبيعة العلاقة بينها، وآلية الخروج من أطرها التقليدية، وفي أساليب التعليم والتعلم التي نقدمها لطلابنا داخل الجامعة؟ وهل فعلياً نحن بحاجة إلى مزيد من التخصصات الجديدة، أم إلى إعادة النظر في بنية هذه التخصصات والحدود الفاصلة بينها ومدى التفاعل فيما بينها؟

لقد شهدت القضايا والتحديات التي تواجه المجتمعات تحولاً كبيراً من حيث طبيعتها ودرجة تعقيدها؛ فلم تعد هي كما كانت في السابق، وهذا بطبيعة الحال يفرض مقاربات وحلول جديدة تستلزم التفكير خارج الأطر التقليدية. فقد برزت خلال السنوات الأخيرة تغيرات سريعة نتج عنها ظهور قضايا وتحديات جديدة لم تكن المجتمعات تواجهها من قبل بالصورة نفسها، بينما أخذت مشكلات أخرى قائمة أبعداً أكثر تعقيداً وتداخلًا تحت تأثير التغيرات التقنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهو ما أدى إلى إعادة تشكيل طبيعة هذه المشكلات.

ولم تعد القضية الواحدة التي تواجه المجتمعات اليوم محصورة على تخصص أو مجال معرفي واحد؛ فالقضية التقنية قد تشمل تداعيات وأبعاد اجتماعية وثقافية وأخلاقية وقانونية، كما أن المشكلة الاجتماعية الواحدة قد تتشكل بفعل مجموعة متداخلة من العوامل الاقتصادية والتعليمية والنفسية والإعلامية والتقنية.

وتكشف قضايا الشباب بصورة جلية عن الطبيعة المتداخلة والمعقدة للقضايا المعاصرة. ولعل من بين ما يلفت الانتباه ويدعو إلى التوقف والتأمل ما كشف عنه الإصدار الأخير من تقرير واقع الأمن والسلامة في سلطنة عُمان، الصادر عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، من بيانات ومؤشرات تعكس جوانب مهمة من واقع المجتمع العُماني، وتفتح الباب أمام عدد من التساؤلات المهمة. ولعل اللافت في هذه البيانات أن الفئة العمرية بين ٣٠ و٣٩ عامًا مثّلت وحدها ٣٦٪ من إجمالي الجناة المسجلين خلال عام ٢٠٢٥ مشكلةً بذلك أعلى نسبة بين مختلف الفئات العمرية، وهو ما قد يطرح عدد من الأسئلة حول أسباب ذلك ودلالاته.

إنّ مثل هذه المؤشرات لا يجب أن تفسر بمنأى عن سياقها؛ فهي لا تحتمل تفسيراً أولياً أو النظر إلى الظاهرة من زاوية واحدة فقط، بل يجب النظر فيما وراء تلك الأرقام وما الذي يمكن أن تثيره من مكشّف عنه الإصدار الأخير من تقرير واقع الأمن والسلامة في سلطنة عُمان، الصادر عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، من بيانات ومؤشرات تعكس جوانب مهمة من واقع المجتمع العُماني، وتفتح الباب أمام عدد من التساؤلات المهمة. ولعل اللافت في هذه البيانات أن الفئة العمرية بين ٣٠ و٣٩ عامًا مثّلت وحدها ٣٦٪ من إجمالي الجناة المسجلين خلال عام ٢٠٢٥ مشكلةً بذلك أعلى نسبة بين مختلف الفئات العمرية، وهو ما قد يطرح عدد من الأسئلة حول أسباب ذلك ودلالاته.

وتمثل هذه الإحصاءات تستطيع أن تقدم صورة واضحة عن حجم الظاهرة وتحدد توزيعها، لكنها لا تفسر وحدها ما يقف وراءها من أسباب وعوامل متداخلة. وتبرز هنا تحدياً في الحاجة إلى طرح سؤال أساسي هو هل من الممكن أن نفهم هذه الظاهرة من خلال القانون والأمن وحدهما، أم أن الأمر يتطلب النظر إليها من أبعاد أخرى أوسع؟ فهل على سبيل المثال نفهم هذه الظاهرة يحتاج مقارنة متكاملة ومتعددة التخصصات تجمع بين علم الاجتماع لفهم سياقها وأبعادها الاجتماعية، وعلم النفس لتسليح السلوك والعوامل الفردية، والاقتصاد لتحليل وفهم الظروف



مجنون يعيش آخر أيامه

ماجد بن علي الهادي

1



جواهر عُمان الخفية

زاهر بن سيف بن سلطان المسكري

2



هل زاد متوسط الدخل الشهري للأسرة العُمانية؟

حيدر بن عبدالرضا اللواتي

3



صناعة التفاهة والتخلف عبر التواصل الاجتماعي

موزة المعمربة

4

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

تعزير التوجه نحو الأسواق الأفريقية

يقوم حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- بزيارتي "دولة" إلى جُمهوريتي بوتسوانا وأنجولا، انطلاقاً من الرؤية السامية لتعزيز الفرص الاستثمارية في الأسواق الواعدة ومنها في القارة الأفريقية، بما يعود بالنفع على عُمان وأهلها وشعوب هذه الدول.

وهذا التوجه نحو الأسواق الأفريقية

ليس جديداً أو وليد اللحظة، فالعلاقات بين الجانبين يربطهما تاريخ عريق من التواصل الحضاري والتبادل التجاري الممتد عبر القرون، حيث تزخر القارة الأفريقية بإمكانات فريدة وفرص استثمارية واعدة؛ وذلك في قطاعات مثل الأمن الغذائي والتعدين والطاقة المتجددة.

وفي ظل العلاقات الجيدة بين عُمان وكل من بوتسوانا وأنجولا، فإن هذه الزيارة

تؤكد الإرادة السياسية للارتقاء بالعلاقات التاريخية وتشجيع رؤوس الأموال في البلدين على الاستثمار في القطاعات الحيوية، خاصة وأن عُمان وقعت اتفاقيات استراتيجية مع كلا البلدين، وهذه الاتفاقيات ستعزز من إمكانية تحويل الفرص الاستثمارية المتاحة في هذه الأسواق إلى شركات اقتصادية مستدامة وملموسة.

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

سوق النصابين



د. خالد بن علي الخوالدي

لا أبالغ إذا قلت إنه يقع في كل يوم عشرات الضحايا ويظهر في نفس الوقت مئات النصابين وبوجوه مختلفة وطرق وأساليب متطورة، ونحن سكان هذه البسيطة خاصة في عُمانا الحبيبة لازال يوجد عندها من يقع في المصيدة، رغم كل ما نعيشه اليوم من تطور تقني وانفتاح معرفي وسرعة هائلة في تداول المعلومات والتحذيرات، وشخصيا استغرب وأتعبج عندما أسمع قصة مع هؤلاء النصابين.

استغراني وتعجبي في محله وهو واقعي جداً؛ فنحن في عام ٢٠٢٦ ولسنا في بدايات التعامل مع الهوائف الذكية أو الخدمات المصرفية الإلكترونية، لقد سمعنا عشرات القصص وشاهدنا عشرات التحذيرات وقرأنا مئات من الرسائل التوعوية، وتناقلنا في المجالس ومواقع التواصل الاجتماعي حكايات أشخاص خسروا أموالهم ومدخراتهم بسبب مكالمة هاتفية أو رابط إلكتروني أو رسالة مجهولة، ومع ذلك لا تزال الأساليب نفسها تنجح

إلى حسابهم وأموالهم، وهنا يجب من كل واحد منّا أن يتوقف مع هذا كله ويتساءل بينه وبين نفسه، لماذا يحتاج موظف البنك إلى رمز التحقق الخاص بنا ولماذا يطلب منا بيانات يفترض أنها موجودة أصلاً لدى البنك، وإذا انتهت بطاقتنا المصرفية فهناك إجراءات وقنوات رسمية معروفة لتجديدها، وليس عبر مكالمة مجهولة تطلب منّا كشف أسراننا المصرفية.

والأسمر لا يقف عند الاحتمال البنيكي فهناك سهولة معلومات يفترض أنها في غاية السرية. يتصل بك شخص ويدعي أنه موظف في البنك، ويخبرك بأن بطاقتك المصرفية انتهت أو أن حسابك سيتوقف أو أن هناك تحديثاً عاجلاً لبياناتك، ثم يبدأ بطلب رقم البطاقة أو بيانات الحساب أو رمز التحقق (OTP) الذي وصل إلى هاتفك، والمثير للاستغراب أن البعض ينساق معه خطوة بعد أخرى حتى يمنحه المفتاح الذي يحتاجه للوصول

إلى حسابه وأمواله، وهذا يجب من كل واحد منّا أن يتوقف مع هذا كله ويتساءل بينه وبين نفسه، لماذا يحتاج موظف البنك إلى رمز التحقق الخاص بنا ولماذا يطلب منا بيانات يفترض أنها موجودة أصلاً لدى البنك، وإذا انتهت بطاقتنا المصرفية فهناك إجراءات وقنوات رسمية معروفة لتجديدها، وليس عبر مكالمة مجهولة تطلب منّا كشف أسراننا المصرفية.

والأسمر لا يقف عند الاحتمال البنيكي فهناك

والابتزاز الإلكتروني والروابط المشبوهة والرسائل التي تغريكم بجائزة أو خدمة أو عرض استثنائي، وهناك روابط تطلب منك إدخال رقم هاتفك ثم تكشف لاحقاً أنك اشتركت في خدمات مدفوعة وبدأت مبالغ غير متوقعة تظهر في فاتورتك، وهنا أيضاً تبرز مسؤولية شركات الاتصالات في حماية المستهلك وتوضيح الاشتراكات المدفوعة بشفافية وعدم السماح بتفعيل خدمات أو خصم مبالغ إلا بعد موافقة واضحة وصريحة لا تحتمل اللبس.

والحقيقة أن كثيراً من المحتالين يمكن كشفهم منذ اللحظات الأولى، من طريقة الحديث والاستعجال والضغط النفسي وطلب المعلومات السرية والتهديد بإيقاف الحساب أو محاولة إقناع الضحية بأن الأمر لا يحتمل التأخير، كلها إشارات واضحة تقول لنا انتبهوا هناك من يحاول الاحتيال عليكم. وهنا لا نلقي اللوم والمسؤولية على المؤسسات وحدها فالمسؤولية تبدأ منّا، لذا علينا أن نرفع مستوى الوعي داخل أسرنا وأن نصدر أبناءنا

اختصاصات الوالي في التشريع العُماني: من الإدارة التقليدية إلى الإدارة المحلية (2-1)



د. أحمد بن محمد الهنائي *

ahmed120.law@gmail.com

شهد الدور الإداري للوالي في سلطنة عُمان تطوراً متنامياً ومتدرجاً ارتبط بتطور البناء المؤسسي للدولة واتساع متطلبات التنمية المحلية. ولم يعد هذا الدور يقرّر في حدود وظيفته التقليدية المتصلة بإدارة الشأن العام المحلي والتواصل المجتمعي فقط، بل في إطار مؤسسي أرحب يجمع بين المحافظة على النظام العام، ورصد احتياجات الولاية، ومتابعة مستوى الخدمات، والمشاركة في دعم الأولويات التنموية.

وبصدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٣٦) بإصدار نظام المحافظات، اكتسبت العلاقة بين المحافظة والولاية إطاراً تنظيمياً أكثر وضوحاً. فالمحافظة وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة ذات طبيعة محلية، تمارس داخلها اختصاصات متعددة تتكامل فيها أدوار المحافظ والوالي والبلدية وفروع الوحدات الحكومية في المحافظة. ومن ثم، فإن تحليل اختصاصات الوالي يقتضي التمييز بين ما قرنته النصوص القانونية من صلاحيات، وما يترتب عليه من آثار مؤسسية في الواقع الإداري.

أولاً: الإطار القانوني لاختصاصات الوالي: أبانت المادة (١٣) من نظام المحافظات أن اختصاصات الوالي لا تقوم على طبيعة واحدة، وإنما تجمع بين أبعاد مُجتمعية وتنظيمية ورقابية وتنموية. ولئن كان ذلك إلا أن هذا التنوع لا يوسع من اختصاصات الوالي على حساب اختصاصات الجهات الأخرى، بل يُحدد موقعه بوصفه حلقة اتصال محلية تدون الاحتياجات والملاحظات، وتتابع الأداء، وتُحيل

ما يلزم إلى الجهة المختصة داخل المحافظة. ومن أبرز تلك الاختصاصات، هي: اختصاصات الوالي في حفظ النظام العام وتعزير التواصل المجتمعي أسند النظام إلى الوالي المحافظة على النظام العام، ومتابعة شؤون القبائل، والالتقاء بالشيخوخ والرشداء والمواطنين للوقوف على آرائهم ومتطلبات الولاية، والإشراف على تطبيق السنن والأعراف السائدة والمتبعة في المجتمع. وتكشف هذه الاختصاصات عن صلة مؤسسية مباشرة بين الإدارة والمجتمع المحلي، تتيح للوالي استيعاب الوقائع الاجتماعية، والاحتياجات اليومية، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار والتماسك المجتمعي في نطاق الولاية. الاختصاصات التنظيمية والتنسيقية على مستوى الولاية يُمارس الوالي دوراً تنظيمياً في الإشراف على العملية الانتخابية لأعضاء كل من مجلس الشورى والمجلس البلدي، والإشراف على سير عمل لجنة التوفيق والمصالحة، وترؤس الجان المحلية في الولاية. وتؤكد هذه الاختصاصات أن دوره لا ينحصر في التواصل المجتمعي، بل يمتد إلى تنسيق أعمال محلية تدخل في اختصاصات جهات حكومية أخرى. وبالرغم من ذلك يظل هذا الدور مقيّداً بحدود الاختصاص المقرر قانوناً، ولا ينشئ للوالي سلطة أصيلة على الجهات التي تمارس اختصاصاتها بموجب القوانين والأنظمة الخاصة بها.

المتابعة الإدارية ورفع التقارير إلى المحافظ خُول النظام قيام الوالي بمتابعة أداء فرع

البلدية وفروع وتقسيمات الوحدات الحكومية في نطاق الولاية، ورفع تقارير بشأنها إلى المحافظ. المقصود بذلك متابعة مستوى أداء الخدمات المرفقية، والوقوف على الملاحظات والاحتياجات المحلية، لا ممارسة الإشراف الرئاسي المباشر أو الحلول محل الجهة المختصة، وغاية ذلك أن المتابعة هنا أداة لرصد الواقع المحلي والإسناد بالمعلومات الدقيقة، بينما تبقى المسؤولية التنفيذية والاختصاصات الأصلية قائمة للجهة المختصة قانوناً. دور الوالي في دعم التنمية المحلية والأولويات الاقتصادية والاجتماعية تشمل اختصاصات الوالي العمل على إيجاد فرص عمل للمواطنين في الولاية بالتنسيق مع الجهات المختصة، والمشاركة في إعداد مشروعات خطط التنمية ومتابعة تنفيذها، وإبداء المقترحات في كل ما يعزز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ورفعها إلى المحافظ، وهي اختصاصات تكشف عن انتقال وظيفي مهم: من الكفاءة بإدارة الشأن المحلي المباشر إلى المساهمة في تحديد الأولويات التنموية ورصد نتائجها. غير أن ذلك يظل قائماً على التنسيق والمشاركة والمتابعة، دون أن يمتد إلى اعتماد الخطط أو تنفيذها بصورة مستقلة. ثانياً: المركز القانوني للوالي في التنظيم الإداري يرتبط هذا المركز بعدة مساقات، يمكن إجمالها على النحو الآتي: يرتكز المركز القانوني للوالي في ضوء الطبيعة

المحلية للمحافظة، وفي انتقال مخصصات وأصول وحقوق والتزامات وموجودات مكاتب الولاية من وزارة الداخلية إلى المحافظات، ونقل الموظفين العاملين فيها إليها وفق التنظيم الوارد في نظام المحافظات، ويعكس ذلك إدماج مكتب الوالي في البنية المؤسسية للمحافظة من حيث الموارد والوظائف الإدارية، بما يعزز من اتصال أدائه اليومي بمسار العمل المحلي داخل المحافظة. العلاقة الوظيفية للوالي بوزير الداخلية نصّ نظام المحافظات على أن يكون لكل ولاية وال، يصدر بتعيينه وتحديد درجته ومخصصاته المالية ونقله وإعفائه من وظيفته وكافة شؤونه الوظيفية قرار من وزير الداخلية. وتحدد هذه القاعدة الإطار الوظيفي للوالي، وتبين أن شؤونه الوظيفية ترتبط بوزير الداخلية على النحو الوارد في النظام. الإشراف الإداري للمحافظ على أعمال الولاية يباشر المحافظ الإشراف المباشر على الولاية، ومتابعة عملهم اليومي، وتقييم مستوى أدائهم، ورفع تقارير دورية بشأنهم إلى وزير الداخلية. وبذلك يقوم المركز القانوني للوالي على التكامل والتقاطع بين جانب وظيفي يختص بالتعيين والشؤون الوظيفية، وجانب إداري يختص بأداء العمل داخل المحافظة. ومن ثم لا يمكن القول إن هناك ثمة تعارض بين هذه الوظائف، لأن كل علاقة نطاق ومسار وظيفي محدد ومنظم قانوناً.

* دكتوراة في القانون الدستوري والعلوم السياسية

بوتسوانا وأنجولا.. الرؤية السامية

تفتح لعُمان آفاقاً أفريقية جديدة

حمود بن علي الطوقي



إمكانات التعاون في قطاعات ترتبط باحتياجات التنمية. وحين تلتقي هذه الفرص مع الخبرات العُمانية في الطاقة والتعدين والاستثمار والخدمات اللوجستية، تصبح الشراكة قادرة على إنتاج مصالح متكاملة، تتعاظم قيمتها مع حسن التنفيذ ووضوح الأهداف.

ويبرز الإعلان عن تأسيس البنك الأفريقي العُماني في العاصمة الأنجولية لواندا في أبريل ٢٠٢٦ بوصفه إحدى الخطوات المهمة في تعزيز الحضور المالي العُماني في القارة. الإعلان عن تأسيس البنك. وأرى أن أهمية هذه الخطوة ترتبط بما يمكن أن توفره الخدمات المصرفية من دعم للتجارة والاستثمار وتيسير المعاملات المالية؛ فالمشروعات تحتاج إلى التمويل، والمستثمرون يحتاجون إلى قنوات موثوقة تساعدهم على إدارة أعمالهم وتوسيع نشاطهم.

وبوصفي صحفياً متابعاً للشأن الاقتصادي، أقرأ في هاتين الزيارتين الساميتين آفاقاً واعدة للتعاون الاقتصادي والسياسي، وأنوقع أن يكون هذان المجالان في مقدمة المسارات التي يمكن أن تشهد زخماً خلال المرحلة المقبلة. ويعزز هذه القراءة الوفد الرسمي رفيع المستوى المرافق لجلالة السلطان المعظم، وما تتيحه اللقاءات المرتقبة من فرص لبحث الشراكات وترجمة التطلعات المشتركة إلى برامج عملية. ويستحق القطاع السياحي مساحة خاصة في هذا التقارب، من خلال دراسة فرص الاستثمار، والترويج المتبادل للوجهات، والتعاون بين المؤسسات السياحية، وبحث إمكانات تسهيل الربط الجوي. فالسياحة تقرب المجتمعات، وتتيح التعرف إلى ثقافتها وطبيعتها وتجاربها، وتفتح في الوقت نفسه فرصاً لأعمال تستفيد منها المؤسسات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أرى أن الموانئ العُمانية يمكن أن تشكل رافداً لهذه الشراكات، عبر دراسة فرص الشحن والتخزين وإعادة التصدير، وربط التجارة مع الأسواق الأفريقية بشبكات الإمداد التي توافرها الثقة والإرادة المشتركة. فقد شكلت زيارة فخامة الرئيس دومبا جيديون بوكو إلى سلطنة عُمان في أكتوبر ٢٠٢٥ محطة مهمة في دفع التعاون، وشملت مناقشات حول فرص الطاقة والتعدين واللوجستيات والاستثمار والخدمات المالية، إلى جانب الاستفادة من التجربة العُمانية في إدارة الاستثمارات السياحية. زيارة الرئيس البوتسواني.

وتواصل هذا المسار في أبريل ٢٠٢٦، حين شهد جلالة السلطان المعظم وفخامة الرئيس البوتسواني توقيع اتفاقيات شملت استكشاف المعادن، وتطوير مرافق لتخزين المنتجات النفطية، ومشروعاً للطاقة الشمسية. ومن بينها اتفاقية تعاون بين شركة تنمية معادن عُمان وشركة الاستثمارات الاستكشافية في بوتسوانا، تعنى بالاستكشاف والتقييم الجيولوجي للثروات المعدنية، وصولاً إلى التطوير المشترك لمنجم منتج. الاتفاقيات العُمانية البوتسوانية.

وتكشف هذه الخطوات عن شراكة بدأت تأخذ ملامح عملية، وتؤسس لفرص يمكن أن تمتد إلى الخدمات الهندسية والتشغيل والصيانة والتدريب. ومن هنا، تكتسب الزيارة السامية المرتقبة أهميتها في تعزيز ما تحقق، وتهئية المجال لمزيد من التعاون، وفتح فرص أمام الشركات العُمانية لتقديم خبراتها وخدماتها في أسواق جديدة.

أما أنجولا، فتمثل محطة مهمة أخرى في هذا التوجه. فقد شهدت زيارة فخامة الرئيس جواو مانويل لورينسو إلى سلطنة عُمان في ديسمبر ٢٠٢٤ توقيع اتفاقية للاستحواذ على حصة في منجمي «كاتوكا» و«لويلي»، ومذكرتي تفاهم تتعلقان بالتعاون في مجالات الطاقة والمبادرات المالية الاستراتيجية. وهي مجالات تمنح العلاقات قاعدة اقتصادية يمكن البناء عليها وتوسيعها. الاتفاقيات العُمانية الأنجولية.

وفي قراءتي، تملك أنجولا وبوتسوانا فرصاً واعدة للاستثمار، وتعكس الاتفاقيات الموقعة معها

تتجه بوصلة عُمان نحو أفريقيا، حاملةً ريثاً من التواصل الحضاري، ورؤية تستشرف فرص المستقبل. وتأتي زيارتا الدولة المرتقبتان لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، حفظه الله ورعاه، إلى جمهوريتي بوتسوانا وأنجولا، لتمنح العلاقات مع البلدين الصديقين مساحة جديدة للنمو، وتفتحاً أمام التعاون آفاقاً أوسع في الاقتصاد والاستثمار والتنمية.

إعلان الزيارتين- وفي تقدير- يعكس اختيار هاتين الوجهتين نظرية سلطانية ثابتة إلى ما تختزنه القارة الأفريقية من فرص، وإلى أهمية تنوع شركات سلطنة عُمان، وتوسيع حضورها في أسواق تمتلك موارد وإمكانات يمكن أن تتكامل مع الخبرات والقدرات العُمانية؛ فالديبلوماسية الاقتصادية تكتسب قيمتها حين تفتح أمام الوطن أبواباً جديدة، وتؤسس لمصالح مستدامة تعود بالنفع على الشعوب. ولا يمكن قراءة هذا التقارب معزل عن الجذور التاريخية للعلاقات العُمانية بأفريقيا؛ فصلة عُمان بالقرن الأفريقي وشرق أفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى ليست وليدة اليوم، وإنما امتداد لتاريخ طويل من التواصل الإنساني والتجاري والثقافي. وقد أسهم الوجود العُماني في مجتمعات شرق أفريقيا والبحيرات العظمى في بناء روابط تجاوزت التجارة إلى صلات القوي والتبادل المعرفي والثقافي، لتبقى هذه الذاكرة المشتركة رصيذاً ثميناً للتقارب.

واليوم، أرى أن الرؤية السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- تمنح هذا الحضور أبعاداً متعددة، وتوسع دوائر الشراكة لتشمل دولا في الجنوب الأفريقي، مثل بوتسوانا وأنجولا. وهو توجه يستثمر مصلحة عُمان بوصفها شريكا موثوقا، وينظر إلى المستقبل بعين تبحت عن التكامل، وتؤمن بأن التعاون القائم على الاحترام والمناافع المتبادلة أقدر على الاستمرار.

وتقدم بوتسوانا نموذجاً لسرعة تطور الشراكات حين تتوافر الثقة والإرادة المشتركة. فقد شكلت زيارة فخامة الرئيس دومبا جيديون بوكو إلى سلطنة عُمان في أكتوبر ٢٠٢٥ محطة مهمة في دفع التعاون، وشملت مناقشات حول فرص الطاقة والتعدين واللوجستيات والاستثمار والخدمات المالية، إلى جانب الاستفادة من التجربة العُمانية في إدارة الاستثمارات السياحية. زيارة الرئيس البوتسواني.

وتواصل هذا المسار في أبريل ٢٠٢٦، حين شهد جلالة السلطان المعظم وفخامة الرئيس البوتسواني توقيع اتفاقيات شملت استكشاف المعادن، وتطوير مرافق لتخزين المنتجات النفطية، ومشروعاً للطاقة الشمسية. ومن بينها اتفاقية تعاون بين شركة تنمية معادن عُمان وشركة الاستثمارات الاستكشافية في بوتسوانا، تعنى بالاستكشاف والتقييم الجيولوجي للثروات المعدنية، وصولاً إلى التطوير المشترك لمنجم منتج. الاتفاقيات العُمانية البوتسوانية.

وتكشف هذه الخطوات عن شراكة بدأت تأخذ ملامح عملية، وتؤسس لفرص يمكن أن تمتد إلى الخدمات الهندسية والتشغيل والصيانة والتدريب. ومن هنا، تكتسب الزيارة السامية المرتقبة أهميتها في تعزيز ما تحقق، وتهئية المجال لمزيد من التعاون، وفتح فرص أمام الشركات العُمانية لتقديم خبراتها وخدماتها في أسواق جديدة.

أما أنجولا، فتمثل محطة مهمة أخرى في هذا التوجه. فقد شهدت زيارة فخامة الرئيس جواو مانويل لورينسو إلى سلطنة عُمان في ديسمبر ٢٠٢٤ توقيع اتفاقية للاستحواذ على حصة في منجمي «كاتوكا» و«لويلي»، ومذكرتي تفاهم تتعلقان بالتعاون في مجالات الطاقة والمبادرات المالية الاستراتيجية. وهي مجالات تمنح العلاقات قاعدة اقتصادية يمكن البناء عليها وتوسيعها. الاتفاقيات العُمانية الأنجولية.

وفي قراءتي، تملك أنجولا وبوتسوانا فرصاً واعدة للاستثمار، وتعكس الاتفاقيات الموقعة معها

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٥٤٠٢- فاكس: ٢٤٦٥٢٥٤٠٤
التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٥٤٠٣- فاكس: ٢٤٦٥٢٥٤٠٤
الطباعة
وزارة الإعلام

الرياضة
محول: ٢١٤ ، ٢١٥
sportdesk@alroya.info
الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٥٤٠١- فاكس: ٢٤٦٥٢٥٤٤٤
ads@alroya.info

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥
businessdesk@alroya.info
المحليات
محول: ٢٠٧ ، ٢٠٨
localdesk@alroya.info

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي
التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٥٤٠٠- فاكس: ٢٤٦٥٢٥٤٤٤

الرؤية

يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

الاحتفاء بالفرق الفائزة في مسابقة «هندسها بالذكاء الاصطناعي»

مسقط - الرؤية

اختتمت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، الإثني، النسخة الثانية من مسابقة "هندسها بالذكاء الاصطناعي"، ضمن مبادرات البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة، بمشاركة ٢٥ فريقاً ضم ١٠٠ مشارك ومشاركة من مختلف محافظات سلطنة عُمان.

رعى حفل الختام معالي الدكتور خميس بن سيف الجابري وزير الاقتصاد، بحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة، والمسؤولين والخبراء والمختصين في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية، وممثلي المؤسسات الحكومية والخاصة والأكاديمية. وتأتي مسابقة "هندسها بالذكاء الاصطناعي" في إطار جهود وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات لبناء منظومة وطنية متكاملة للذكاء الاصطناعي، وتطوير المهارات والكفاءات الوطنية، وتعزيز الشراكة بين المؤسسات الحكومية والخاصة والأكاديمية، وتحفيز تحويل الأفكار المبتكرة إلى حلول ومنتجات رقمية تسهم في دعم الاقتصاد الرقمي وتحقيق مستهدفات

رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

وتضمن الحفل تكريم المؤسسات والأفراد الأكثر إسهامًا في دعم منصة "معين AI"، ضمن أربع فئات رئيسية: إذ جرى تكريم مؤسستين ضمن فئة "شريك البيانات والتمكين اللغوي" تقديرًا لدورهما في تزويد المنصة بالمحتوى اللغوي، ومؤسستين ضمن فئة "شريك التطوير والجودة" نظير إسهامهما في تقديم الملاحظات والإبلاغ عن الأخطاء والثغرات بما يدعم تحسين أداء المنصة.

كما كرمت مؤسستان ضمن فئة "الرائد في التمكين والوعي المؤسسي" تقديرًا لجهودهما في إقامة الورش والبرامج التدريبية وتنفيذ حسابات المستخدمين، إلى جانب تكريم المستخدمين العشرة الأكثر استخدامًا وتفاعلاً مع منصة "معين AI".

واختتم الحفل بإعلان الفرق الفائزة بالمراكز الثلاثة الأولى في المسابقة: حيث توج فريق "OHI AI Labs" عن مشروع "Ma AI" بالمركز الأول، وحصل على جائزة مالية قدرها ٥ آلاف ريال عُمان، فيما حصل فريق "Rafeeq" عن مشروع "Rafeeq" على المركز الثاني وجائزة مالية قدرها ٤ آلاف ريال عُمان،



بينما حصل فريق "نواة" عن مشروع "Sadeem Robotics" على المركز الثالث وجائزة مالية قدرها ٣ آلاف ريال عُمان. كما مُنحت ٦ جوائز تشجيعية، بقيمة ٤٠٠ ريال عُمان لكل جائزة، تقديرًا للمشاريع والفرق المتميزة في مجالات مختلفة، وجاءت على النحو الآتي: وذهبت جائزة التميز في الابتكار ذهبت لفريق "Novera AI"، فيما حصل فريق "Itqan" جائزة

استعرضت خلاله الفرق المتأهلة مشاريعها وحلولها التقنية، وقدمت شرحًا حول التحديات التي تعالجها هذه الحلول، وآليات عملها، والقيمة المتوقعة منها، وإمكانات تطويرها وتطبيقها في مختلف القطاعات. وخلال الكلمة الافتتاحية، استعرض حسن بن فدا حسين اللواتي رئيس البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات للاتصالات وتقنية المعلومات، دور مسابقة "هندسها بالذكاء الاصطناعي" في بناء القدرات الوطنية وتحفيز الابتكار، وإسهامها في نقل المشاركين من مرحلة الأفكار إلى تطوير نماذج وحلول تقنية قابلة للتطبيق، بما يسهم في إيجاد منتجات ذات أثر اقتصادي واجتماعي، مشيرًا إلى أهمية النموذج اللغوي اللغوي "معين AI" ودوره في توفير حلول ذكية تراعي السياق والهوية العُمانية، وتعزيز المحتوى المحلي، ودعم المؤسسات في رفع كفاءة الأعمال والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تجاوز عدد مستخدمي المنصة ٢٠ ألف مستخدم، فيما تستفيد منها أكثر من ٦٠ جهة حكومية. وأشاد

توثيقًا لمسيرة تاريخية تمتد لآلاف السنين عمل بحثي يسلط الضوء على العلاقات العُمانية الصينية وآفاق التعاون الاقتصادي



ناصر بن حمد العبري

والبحثي الذي يضطلع به العبري في مجال الشؤون الصينية، ومن خلال عمله الصحفي في جريدة «الرؤية»، واهتمامه بمتابعة العلاقات العُمانية الصينية والتجربة الصينية في مختلف المجالات، بما يسهم في إثراء المحتوى العربي المتخصص في الشأن الصيني. ويؤكد البحث أن العلاقات العُمانية الصينية تمثل نموذجًا للعلاقات القائمة على الاحترام المتبادل والتواصل الحضاري والمصالح المشتركة، وأن استحضار تاريخها العريق وفهم حاضرها المتطور يشكلان ركيزة مهمة لاستشراف آفاق جديدة للتعاون بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية.

لا تقتصر على الجانب السياسي والاقتصادي فحسب، وإنما تمتد إلى إبعاد حضارية وثقافية وإنسانية عميقة، مؤكدةً أن التاريخ المشترك يمثل أساسًا مهمًا لبناء مستقبل أكثر اتساعًا للتعاون والشراكة. وأوضح العبري أن البحث يسعى كذلك إلى التعريف بالمراكز والمؤسسات البحثية الصينية المتخصصة في الشأن العربي، ومن بينها مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية، ولما تؤديه هذه المؤسسات من دور في تعميق الفهم المتبادل وتعزيز الحوار بين الصين والعالم العربي. ويأتي إنجاز البحث امتدادًا للدور الإعلامي

العربي والصين، وتشجيع الحوار وتبادل المعرفة والخبرات، وإيجاد مساحات أوسع للتعاون الأكاديمي والثقافي والبحثي. وقال ناصر بن حمد العبري، الصحفي في جريدة «الرؤية» والباحث في الشؤون الصينية، إن إعداد هذا البحث يأتي انطلاقًا من اهتمامه المتواصل بالعلاقات العُمانية الصينية والعربية الصينية، وحرصه على تقديم محتوى بحثي وإعلامي يسهم في تعريف القارئ العربي بالصين، ويميز عمق العلاقات التاريخية التي تجمع الصين بالدول العربية، وفي مقدمتها سلطنة عُمان. وأضاف أن دراسة العلاقات العُمانية الصينية

الحديثة التي تشهد تطورًا متناميًا في عدد من المجالات، بما يعكس عمق الروابط والمصالح المشتركة بين البلدين.

ويتناول البحث بصورة موسعة مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية في جمهورية الصين الشعبية، باعتباره أحد المراكز المعنية بالدراسات العربية الصينية، ودوره في تعزيز التواصل الأكاديمي والفكري والبحثي بين الصين والدول العربية.

كما يستعرض البحث نشأة المركز وأهدافه وأقسامه وتخصصاته ومجالاته البحثية، إضافة إلى دوره في دراسة القضايا المتعلقة بالعالم

الرؤية - خاص

أنهى الصحفي في جريدة «الرؤية» العُمانية والباحث في الشؤون الصينية ناصر بن حمد العبري، بحثًا متكاملًا يرصد العلاقات العُمانية الصينية، ويستعرض عمقها التاريخي والحضاري الممتد لآلاف السنين، إلى جانب تسليط الضوء على مسيرة العلاقات العربية الصينية وأبرز مجالات التعاون والتواصل بين الجانبين. ويركز البحث على العلاقات التاريخية بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية، وما شهدت من تواصل حضاري وتجاري وثقافي عبر مراحل تاريخية متعاقبة، وصولًا إلى العلاقات

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن مؤسسة درويش الرئيسي للتجارة والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم (1346180) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من تاجر فرد إلى (شركة الشخص الواحد).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة رقم 13 مكرر 2 من قانون الشركات 74/4 وتعديلاته، تعلن شركة مشاريع عبد الباربي النصري وشريكه للتجارة والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم (1002409) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (شركة توصية) إلى (شركة الشخص الواحد) باسم/ مشاريع عبد الباربي النصري وشريكه للتجارة ش ش و. وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة البوابة الالكترونية للأعمال والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1664769) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (محدودة المسؤولية) وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته. وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

أمير بن حسين بن حسن علي عبدالحسين
سند ملكية أرضه السكنية رقم: 0213-365
الكاننة في ولاية بوشر
بالمربع: م/3
والبالغ مساحتها: 238,88 متر مربع
فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة 150 من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة جبل الشرق الوسيط للأعمال (ش.ش.و) المقيدة بالسجل التجاري رقم 1499724 أنها بصدد تخفيض رأسمالها من 150,000.000 إلى 5,000.000 ريال عماني.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوماً من تاريخه.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠١٥٥٩
في الفئة (٤٣) من أجل السلع / الخدمات ،
خدمات المنزل، حجز المنزل.

باسم : شالية العائلة
الجنسية : عمانية
العنوان : ولاية العمارات، ر.ب. ١٣١ ص.ب. ٢٢٥٨، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٦/٨/٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٢٧٣
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات،
سوبر ماركت.

باسم : وسيم وسعد للمشاريع
الجنسية : عمانية
العنوان : الخوير الجنوبية، ر.ب. ١١٣ ص.ب. ٢٣٤، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/١٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٨٢٦٩
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات،
خدمات المقاهي.

باسم : البويضا المتحدة للمشاريع
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب. ١٠ ر.ب. ٦١١، محافظة الظاهرة، ولاية عبري،
كبارة، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٢٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠٢٥٤
في الفئة (٤٤) من أجل السلع / الخدمات،
خدمات العناية بالجمال، العناية بآظافر اليدين، خدمات
صالونات التجميل، خدمات المنتجات الصحية.

باسم : رواض الروضة العالية
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب. ١١١ ص.ب. ٢٢٤٣، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٦/٨/٢٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٨٤٠
في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات،
خدمات المقاهي، خدمات الكافيتريات، خدمات المطاعم،
المؤقتة أو المنتقلة الكافيتيات، خدمات المطاعم، خدمات
مطاعم تقديم الوجبات الخفيفة، تزيين الكيك (الكاتو).

باسم : شركة محسن قاسم للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب. ١١١ ص.ب. ١١١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٦/٩/١٧

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠٠٦٦٣
في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات،
التصميم بالطعام والشراب، خدمات المقاهي، خدمات الكافيتريات، خدمات المطاعم المؤقتة
أو المنتقلة الكافيتيات، خدمات المطاعم، خدمات مطاعم تقديم الوجبات الخفيفة، تزيين الطعام، تزيين الكيك (الكاتو).

باسم : مؤسسة عمار للتطوير والاستثمار
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٦/٧/١١

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠١٤٦٩
في الفئة (٤٣) من أجل السلع/الخدمات،
خدمات المطاعم و المقاهي.

باسم : حسين أحمد للاستثمار
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب. ١٣٣ ص.ب. ١١١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٦/٨/٣

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠١٨٥٤
في الفئة (٣٥) من أجل السلع/الخدمات،
لباس القدم، جوارب طويلة، جوارب طويلة ماصة للرطوبة، أزياء نسائية، أزياء ذات ساق
طويلة، شيايات للملابس، أزياء ذات أربطة، قمصونات سترات نسائية قصيرة، ملابس
كاتانية، شالات، برانس ملابس، قمصان، ملابس، فرو ملابس، بنطلونات قصيرة ملابس،
قفازين ملابس، أوشحة، جلابيات ملابس، أثواب من الصوف ملابس، عباءات نسائية،
أثواب فضفاضة.

باسم : شركة دار النافاس للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب. ٢١١ ص.ب. ١٥٣٩، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٦/٨/١٧

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٤٢١
في الفئة (٣٥) من أجل السلع/الخدمات،
تقديم خدمات مساندة المتصاات الإلكترونية.

باسم : التطبيقات الذكية المتحدة
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب. ١٢١ ص.ب. ٣٧٧٩، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١١/١٥

أبشر للإعلانات المبوبة
رقم الهاتف : 92665822 | الإيميل : office@al-mader.com | الموقع الإلكتروني : www.absher.om
سلطنة عُمان



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٩٩٧٥٥
في الفئة (٣٥) من أجل السلع/الخدمات،
عباءات نسائية.

باسم: خط الجوهرة
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب. ١١١ ص.ب. ٢٥٢٠، ولاية السيب، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٤/٢

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ٢٠٠٦٥٥
في الفئة (٣٥) من أجل السلع/الخدمات،
شبكة للتصدير والتصدير والشحن
Shalkah Import, Export & Shipping
خدمات وكالات الاستيراد والتصدير.

باسم: رائد علي للأعمال
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب. ١١٢ ص.ب. ٢٥١، الخوير الجنوبية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٧/١١

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ٢٠١٨٧٠
في الفئة (٤١) من أجل السلع/الخدمات،
ألات للتمارين البدنية، أدوات للرياضة البدنية.

باسم: عيسى علي العبري للتجارة
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب. ٢٣٣ ص.ب. ١٠٥، ولاية بركاء، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٨/١٧

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ٢٠٢٠٢١
في الفئة (٣١) من أجل السلع/الخدمات،
إدارة المقارات (التطوير العقاري)، الشؤون العقارية (التطوير العقاري)، خدمات وكالات
العقارات (التطوير العقاري).

باسم: الميس العقارية
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب. ١١٢ ص.ب. ٢٠٢٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٨/٢٣

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ٢٠٢٢٣٣
في الفئة (٤٣) من أجل السلع/الخدمات،
خدمات المطاعم المؤقتة أو المنتقلة الكافيتيات، خدمات المطاعم، خدمات مطاعم تقديم
الوجبات الخفيفة، خدمات مطاعم الخدمة الذاتية، خدمات مطاعم معكرونة أودون
وسويا، خدمات مطاعم واشوكو، خدمات المقاهي.

باسم: مشاريع كرام العالية للتجارة
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب. ٤٢٣ ص.ب. ٤٢٣، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٨/٣٠

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ٢٠٢٢٥٤
في الفئة (٤٣) من أجل السلع/الخدمات،
خدمات المطاعم والمقاهي.

باسم: مؤسسة اس اي ام ار للتجارة ومقاولات
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب. ٦١٤ ص.ب. ١٧٠، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٩/١

الموقع الإلكتروني: www.absher.om | الإيميل: office@al-mader.com | رقم الهاتف: 92665822
سلطنة عُمان

جلسات حوارية ولقاءات لبحث قضايا الطاقة والاقتصاد الدائري والتمويل والابتكار والمرونة

«أسبوع عُمان للمناخ» يحشد خبراء من 50 دولة لمناقشة أولويات العمل

مسقط- العُمانية

انطلقت، أمس الإثنين، أمس الإثنين، بمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض فعاليات النسخة الثانية من أسبوع عُمان للمناخ ٢٠٢٦، وذلك في إطار جهود سلطنة عُمان لتعزيز الشراكات الوطنية والدولية في مجال العمل المناخي، ودعم الابتكار والحلول العملية، وتبادل المعرفة والخبرات، بما يتسق مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والتوجه الوطني نحو تحقيق الحياد الصفري الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠.

وتحظى فعاليات الأسبوع -الذي أقيم تحت رعاية معالي الشيخ الفضل بن محمد الحارثي الأمين العام لمجلس الوزراء- بمشاركة دولية وإقليمية واسعة تجمع صنّاع القرار والخبراء والمختصين وممثلي المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والبحثية والمجتمع المدني.

ويشارك في الفعاليات -التي تستمر حتى ١٦ من سبتمبر الجاري- أكثر من ٥٠ دولة؛ حيث يضم الأسبوع أكثر من ١٥ فعالية رئيسة و٢٠ حلقة تدريبية، وأكثر من ٨٠ عارضاً، و٤٠٠ متحدث، و١٥٠ مشاركاً يتحدث «يكئون» وأكثر من ٥٠٠٠ مشارك، بالإضافة إلى العديد من البرامج المتنوعة وجلسات حوارية وتخصصية ولقاءات ومنصات تفاعلية تبحث قضايا المناخ والطاقة والاقتصاد الدائري والتمويل والابتكار والمرونة والحلول القائمة على الطبيعة.

وقال سعادة الدكتور عبدالله بن علي العبري رئيس هيئة البيئة- في كلمته خلال حفل الافتتاح- إن التحدي المناخي لم يعد قضية بيئية منفصلة عن مسارات التنمية، وإنما أصبح جزءاً أساسياً من القرارات المتعلقة بالطاقة والمياه والغذاء والاستثمار وتنافسية الاقتصادات. وأضاف سعادته أن سلطنة عُمان تنظر إلى الاستدامة البيئية باعتبارها عنصراً محورياً في مسارها التنموي، وتضي نحو تحقيق الحياد الصفري بحلول عام ٢٠٥٠ من خلال انتقال منظم وواقعي يراعي الأولويات الوطنية ويحافظ على تنافسية الاقتصاد وأمن الطاقة، مع تعزيز الاستثمار في التقنيات والحلول منخفضة الكربون. وأشار سعادته إلى أن سلطنة عُمان بدأت بالفعل في تحويل الفرص المناخية إلى مسارات عملية، من خلال مشروعات الكربون والحلول القائمة على الطبيعة، واستزراع أشجار القرم، وتعزيز الاستثمار في المحميات والسياحة البيئية، ودعم الاقتصاد الدائري وتطوير منظومة إدارة النفايات والاستفادة من قيمتها الاقتصادية والبيئية.

أصدرته «أكسفورد للأعمال» و«جامعة التقنية»

تقرير دولي يستعرض مسيرة التحول والابتكار

في منظومة التعليم العالي بعُمان

مسقط- الرؤية

أصدرت مجموعة أكسفورد للأعمال وبالتعاون مع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، تقريراً جديداً يستعرض تطور منظومة التعليم العالي في سلطنة عُمان، ودورها في تنمية الكفاءات الوطنية، وتعزيز البحث العلمي التطبيقي، وريادة الأعمال، والتحول الرقمي، ودعم النمو المستدام. ويتناول التقرير، الذي جاء تحت عنوان «التحول والابتكار في منظومة التعليم العالي في سلطنة عُمان»، مسيرة تطوير قطاع التعليم العالي، مستعرضاً السياسات والإصلاحات المؤسسية والشراكات الاستراتيجية التي تسهم في مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، كما يسلط الضوء على دور التعلم المرتبط بالتطبيق العملي، ومراجعة البرامج الأكاديمية، والتعاون مع القطاع الصناعي في تعزيز جاهزية الخريجين، ودعم القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، بما في ذلك الصناعة، والسياحة، والاقتصاد الرقمي، والقطاعات المرتبطة بالاستدامة.

ويتطرق التقرير إلى تأثير التحولات التقنية والطلب المتزايد على المهارات الرقمية والمتعددة التخصصات المرتبطة بالاستدامة في إعادة تشكيل أولويات التعليم العالي، حيث تتجه المؤسسات الأكاديمية إلى تعزيز البحث العلمي التطبيقي، وريادة الأعمال، والتعاون الدولي، بما يساهم في تنمية منظومة الابتكار وتعزيز تنافسية الاقتصاد

والمشاركة في الفعاليات -التي تستمر حتى ١٦ من سبتمبر الجاري- أكثر من ٥٠ دولة؛ حيث يضم الأسبوع أكثر من ١٥ فعالية رئيسة و٢٠ حلقة تدريبية، وأكثر من ٨٠ عارضاً، و٤٠٠ متحدث، و١٥٠ مشاركاً يتحدث «يكئون» وأكثر من ٥٠٠٠ مشارك، بالإضافة إلى العديد من البرامج المتنوعة وجلسات حوارية وتخصصية ولقاءات ومنصات تفاعلية تبحث قضايا المناخ والطاقة والاقتصاد الدائري والتمويل والابتكار والمرونة والحلول القائمة على الطبيعة.

وقال سعادة الدكتور عبدالله بن علي العبري رئيس هيئة البيئة- في كلمته خلال حفل الافتتاح- إن التحدي المناخي لم يعد قضية بيئية منفصلة عن مسارات التنمية، وإنما أصبح جزءاً أساسياً من القرارات المتعلقة بالطاقة والمياه والغذاء والاستثمار وتنافسية الاقتصادات. وأضاف سعادته أن سلطنة عُمان تنظر إلى الاستدامة البيئية باعتبارها عنصراً محورياً في مسارها التنموي، وتضي نحو تحقيق الحياد الصفري بحلول عام ٢٠٥٠ من خلال انتقال منظم وواقعي يراعي الأولويات الوطنية ويحافظ على تنافسية الاقتصاد وأمن الطاقة، مع تعزيز الاستثمار في التقنيات والحلول منخفضة الكربون. وأشار سعادته إلى أن سلطنة عُمان بدأت بالفعل في تحويل الفرص المناخية إلى مسارات عملية، من خلال مشروعات الكربون والحلول القائمة على الطبيعة، واستزراع أشجار القرم، وتعزيز الاستثمار في المحميات والسياحة البيئية، ودعم الاقتصاد الدائري وتطوير منظومة إدارة النفايات والاستفادة من قيمتها الاقتصادية والبيئية.

من جانبه، أكد معالي جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في كلمة مسجلة مرئياً، أن التغير المناخي تجاوز البعد البيئي ليصبح تحدياً اقتصادياً وتنموياً يتطلب استجابة جامعة وتعاوناً إقليمياً ودولياً فاعلاً، مشيراً إلى أهمية تحقيق التوازن بين حماية البيئة واستدامة النمو الاقتصادي ورفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز القدرة على التكيف. وأشار معاليه إلى تطلع دول مجلس التعاون إلى الاستفادة من أعمال أسبوع عُمان للمناخ في دورته الحالية الذي تستضيفه سلطنة عُمان لتعزيز التعاون الخليجي والإقليمي وتبادل المعرفة والخبرات ودعم الحلول التي تراعي الاحتياجات التنموية والبيئية لدول المنطقة. وفي سياق متصل، أشار معالي مختار بابايف، رئيس مؤتمر الأطراف COP٢٩، في كلمته إلى أهمية أن تتحول الاتفاقات والالتزامات المناخية إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، لافتاً إلى أن العالم لم يعد يتعامل مع تغير المناخ باعتباره قضية بيئية منفردة ومعزولة. كما أكد أن المرحلة الراهنة تشهد تفاعلاً بين مجموعة واسعة من المخاطر، تشمل تغير المناخ والكوارث الطبيعية وشح المياه وتدهور الأراضي وحررائق الغابات والتهديدات التي تواجه الصحة العامة والمخاطر التكنولوجية والصناعية، والزاعات وعدم الاستقرار الجيوسياسي. ودعا معاليه إلى ضرورة أن يكون التحول عادلاً ومنظماً ومنصفاً، وأن يراعي اختلاف الظروف الوطنية وتباين نقاط الانطلاق، مبيناً أن أمن الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها والتنمية الصناعية وفرص العمل تمثل

اعتبارات حقيقية في مسار التحول. وأشاد رئيس مؤتمر الأطراف COP٢٩، في الختام بالدور الذي يمكن أن تؤديه سلطنة عُمان في الحوار المناخي الدولي، مستندة إلى موقعها الاستراتيجي وأهميتها الاقتصادية في قطاع الطاقة وإرثها الدبلوماسي، إلى جانب سعيها إلى التنوع الاقتصادي، بما يمنحها قدرة على التقريب بين وجهات النظر المختلفة وإدارة التحول مع الحفاظ على الاستقرار والتنمية. وفي السياق ذاته، أكد معالي كريس بوين وزير التغير المناخي والطاقة في أستراليا، أن العالم يقف أمام لحظة حاسمة للعمل المناخي، مشيراً إلى أن تجاوز مستوى ١,٥ درجة مئوية لا يعني التخلي عن الهدف، وإنما يغير المسار وليس الوجهة، وأن المرحلة المقبلة تتطلب خفض الانبعاثات بوتيرة أسرع، وتعزيز القدرة على التكيف، وتوسيع الوصول إلى التمويل المناخي، وتسريع تنفيذ الالتزامات على أرض الواقع. وأفاد بأن التحول نحو الطاقة النظيفة أصبح واقعاً اقتصادياً متسارعاً، وأن اتفاق باريس أسهم في تغيير المسار العالمي، حيث إن المرحلة الحالية تتطلب تسريع التنفيذ وتحويل الالتزامات إلى نتائج ملموسة.

من جانبها، ركزت أستريد شوماكر الأمينة التنفيذية لاتفاقية التنوع الأحيائي على الترابط الوثيق بين تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، موضحة أن النظم البيئية تمثل أحد أهم خطوط الدفاع الطبيعية في مواجهة آثار تغير المناخ. وأشارت إلى أهمية الحلول القائمة على الطبيعة، وفي مقدمتها استعادة أشجار القرم والنظم البيئية الساحلية، باعتبارها حلولاً تجمع بين حماية

المجتمعات وتعزيز القدرة على التكيف وتخزين الكربون ودعم النظم الاقتصادية المحلية. واستعرض السير جيمس سكيث، رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في اتصال مرئي نتائج التقرير السادس للهيئة وضح خلالها أن الأنشطة البشرية أدت إلى ارتفاع حرارة الغلاف الجوي والمحيطات واليابسة. ولفت إلى أن المنطقة تواجه تحديات متزايدة، خاصة مع توقع ارتفاع درجات الحرارة القصوى في الشرق الأوسط، مؤكداً أن هناك حلولاً عملية للتكيف وخفض الانبعاثات، من بينها تحسين تقنيات الري، وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف والملوحة، والتوسع في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمركبات الكهربائية، إلى جانب الحد من تسرب الغاز الطبيعي والميثان. وتتضمن فعاليات الأسبوع عقد جلسة وزارية رفيعة المستوى بعنوان الطريق إلى مؤتمر الأطراف COP٣١، تجمع مسؤولين وخبراء وشخصيات دولية لمناقشة أولويات العمل المناخي والاستعداد للاستحقاقات الدولية المقبلة، وتسعى إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وتحويل التوجهات المناخية إلى سياسات ومشروعات قابلة للتنفيذ. وشهد حفل الإعلان عن برنامج تعاون لإنشاء مركز الابتكار البيئي، بين هيئة البيئة وشركة تنمية نفط عُمان وهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئة البحث العلمي والابتكار ليكون منظومة داعمة للابتكار البيئي وريادة الأعمال، ومساراً متكاملاً للاحتضان وتسريع الأفكار والمشروعات البيئية في مجالات التنوع الأحيائي وجودة

البيئة والاقتصاد البيئي والتغير المناخي وصاحب الإعلان التوقيع على برنامج تعاون مشترك مع عدد من الجهات لبناء منظومة متكاملة للابتكار البيئي تجمع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والجهات الأكاديمية والحاضنات والمسرعات وبيوت الخبرة والجهات الداعمة. ويستهدف المركز دعم الاحتضان والتسريع وتبادل المعرفة والخبرات وبناء القدرات والدعم الفني والاستشاري، وربط المبتكرين ورواد الأعمال بالفرص والشركاء والتمويل والاستثمار، بما يساعد على نقل الحلول من مرحلة الفكرة إلى التطبيق والتوسع.

وشمل الحفل الإعلان عن إطلاق جائزة «العُصن الأخضر»، بالشراكة بين هيئة البيئة وبورصة مسقط، لتشجيع الشركات على تعزيز ممارسات الاستدامة والمسؤولية البيئية ودعم التحول نحو اقتصاد أخضر. وتتضمن فعاليات اليوم الأول عدداً من الجلسات تنطرق إلى التغير المناخي والقدرة على التكيف والصمود، بالإضافة إلى الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات وكفاءة استخدام الموارد، والحوكمة البيئية، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، واستخدام بيانات الأقمار الصناعية في دعم القرار المناخي. كما تشمل الفعاليات جلسة حول التحول في قطاع الطاقة والهيدروجين الأخضر تنطرق إلى دمج الطاقة المتجددة، وطاقة الأمواج، وتخزين الطاقة، وإنتاج الهيدروجين، وتحسين كفاءة أنظمة الطاقة، إلى جانب حلول إنتاج الهيدروجين من المياه المعالجة والاستفادة من المحلول الملحي الناتج عن عمليات التحلية.



الإعلان عن برنامج

تعاون لإنشاء مركز

الابتكار البيئي

وإطلاق جائزة

«العُصن الأخضر»

العمري: سلطنة

عُمان بدأت في

تحويل الفرص

المناخية إلى مسارات

عملية

البديوي: دول الخليج

تحرص على التوازن

بين حماية البيئة

واستدامة النمو

الاقتصادي

رئيس مؤتمر

«كوب 29»: ضرورة

تحويل الاتفاقات

والالتزامات المناخية

إلى نتائج ملموسة

إشادات دولية بدور

سلطنة عُمان في

تهيئة الحوار المناخي

الدولي وإدارة التحول



وعلى صعيد الربط الضروري، انطلقت الأعمال الإنشائية في الحزمة الثانية عشرة، التي تشمل استحداث ربط جديد للمدينة مع طريق مسقط السريع من مخرج المعبيلة رقم ٢، ورفع كفاءة الطرق للقادمين من مخرج المعبيلة رقم ٣، وتنفيذ نفق أرضي لتعزيز انسيابية الحركة المرورية إلى المدينة وخدمة الأحياء المجاورة.

وتتضمن الحزمة كذلك إنشاء جسور توفر ربطاً مباشراً من طريق مسقط السريع إلى مدينة السلطان هيثم، وأخرى على طريق حلبان للقادمين من مخرج المعبيلة رقم ٣، مما يُيسر الوصول إلى المدينة ويربط أحياءها ومشروعاتها بالطرق الرئيسية، بالتوازي مع تقدّم جاهزية شبكات الخدمات والمرافق الأساسية لاستقبال السكان ورفع كفاءة الحركة والتنقّل.



الرئيس التنفيذي

لـ«نماء»:

المحطات تعمل

بسعة 160 ميجا

فولت أمبير

الرئيسية والثانوية، إلى جانب دعم نظام التبريد المناطقي، كما تساهم في تزويد الأحياء والمشروعات السكنية بالطاقة، ومنها حي الوفاء، وواحة الصاروج، ومسكن يناير، ومشروع وادي تالا ومشروع جود وادي صفاء. وبالتوازي مع أعمال الطاقة، تتقدّم مشروعات البنية الأساسية تهيئاً لإنجازها تدريجياً؛ إذ تجاوزت نسبة إنجاز حزمة أعمال خط الصرف الصحي ٩٠ بالمائة، وبلغت نسبة الإنجاز في مناقصة تنفيذ شبكات خدمات البنية الأساسية والطرق الرئيسية والثانوية ٦٤ بالمائة، فيما تجاوزت الأعمال الإنشائية للجسور ٩٠ بالمائة، وتتواصل أعمال توسعة طريق حلبان والمعبيلة المجاور للمدينة، إلى جانب رفع كفاءة عدد من الطرق الخدمية في المناطق المحيطة.

من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

«العز الإسلامي» يتوّج بجائزة «أفضل تحول للأداء في العمل المصرفي الإسلامي»

فهو يؤكد التزامنا وتقانينا وإيماننا بأن التغيير يُبنى من خلال رؤية واضحة، وتنفيذ مركز، والالتزام مشترك بالتميز، بما يمكننا من الاستجابة لاحتياجات المتطورة لعملائنا والمجتمعات التي نخدمها".

وأضاف: "بينما نتطلع إلى المرحلة المقبلة، فإننا ملتزمون بمواصلة ترسيخ الاستدامة في مختلف جوانب أعمالنا، وتعزيز الممارسات المسؤولة، وخلق قيمة حقيقية ومستدامة طويلة الأجل لمختلف أصحاب المصلحة. ونتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم في إنجاح مسيرة التحول هذه، ونخص بالشكر مجلس الإدارة، وفريق الإدارة، وكل فرد من أفراد أسرة بنك العز الإسلامي، إلى جانب عملائنا وشركائنا، على الثقة التي وضعوها فينا".

وشهدت هذه المرحلة كذلك تطوير عروض قيمة جديدة للعملاء، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وترسيخ الثقافة المؤسسية، وتعزيز الالتزام ببناء مؤسسة أكثر مرونة وقدرة على مواكبة المتغيرات. واستناداً إلى رؤية استراتيجية واضحة، واصل بنك العز الإسلامي الاستثمار في بناء علامة تجارية موثوقة قادرة على تحقيق نمو مستدام في قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان، والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني على نطاق أوسع.

وقال علي المعني، الرئيس التنفيذي لبنك العز الإسلامي: "تفخر بالوصول على هذا التكريم، الذي يعكس مسيرة تحول الأداء التي خاضها بنك العز الإسلامي خلال السنوات الأخيرة، وإن هذا التكريم يتجاوز الاحتفاء بما حققناه،



جانب التوزيع الأول للأرباح للمساهمين في تاريخ البنك.

الشاملة، كما امتدت مسيرة التحول لتشمل تحقيق نمو في الربحية بأرقام مزدوجة، إلى

أنحاء المنطقة.

وعكس هذا التكريم مسيرة تحول الأداء التي خاضها البنك خلال السنوات الأخيرة، والتي ركزت على إعادة تعريف التجربة المصرفية بما يلبي تطلعات العملاء المتغيرة، ويرتقي بمستوى الخدمات في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي، مع الحفاظ في الوقت ذاته على المبادئ والقيم الراسخة للصيرفة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وخلال مسيرة التحول، عمل بنك العز الإسلامي على تسريع وتيرة الابتكار الرقمي، وتعزيز منظومته المصرفية، وتوسيع نطاق حلول التمويل، والاستثمار في التقنيات الحديثة، مع وضع رأس المال البشري في صميم استراتيجيته

مسقط- الرؤية

حصد بنك العز الإسلامي جائزة "أفضل تحول للأداء في العمل المصرفي الإسلامي في سلطنة عُمان لعام ٢٠٢٦" من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك تقديراً لمسيرة تحول الأداء النوعية التي شهدها البنك، وما حققه من خطوات متقدمة في مختلف جوانب أعماله وقدراته الرقمية وتجربة العملاء والحلول المصرفية خلال السنوات الأخيرة.

تسلم الجائزة نيابة عن بنك العز الإسلامي علي المعني، الرئيس التنفيذي للبنك، وذلك خلال الحفل الذي أقيم في مدينة إسطنبول بالجمهورية التركية، بحضور نخبة من القيادات المصرفية والمالية البارزة من مختلف

بمعدل ربح تنافسي ومزايا إضافية

بنك نزوى يطلق حملة «تمويلك يفرق» لشراء القروض والتمويلات السكنية

مسقط- الرؤية

أطلق بنك نزوى عرضاً حصرياً لشراء القروض والتمويلات السكنية تحت شعار "تمويلك يفرق" لتمكين العملاء الراغبين في الانتقال والاستفادة من تجربة مصرفية مميزة

أطلق بنك نزوى عرضاً حصرياً لشراء القروض والتمويلات السكنية تحت شعار "تمويلك يفرق" لتمكين العملاء الراغبين في الانتقال والاستفادة من تجربة مصرفية مميزة

ناصر بن سلطان العموري

nasser.alamoori@gmail.com



الجبـل الأخضر.. عاصمة للسـيـاحة الخـليـجية بطـموح يتـجاوـز الـحدود

حين يُعلن اختيار الجبل الأخضر عاصمةً للسّياحة الخليجية لعام ٢٠٢٧، فإنّ الخـبر لا يـعمل لنا فرحة هذا الاختيار فقط، وإنّما يفتح أمامنا باباً أوسع للتفكير في مستقبل هذه الوجهة التي تملك من المقومات ما يؤهلها لأن تكون أكبر من مجرد وجهة سياحية.

الجبل الأخضر ليس طبيعة جميلة ومناخاً معتدلاً فحسب؛ بل هو قصة متكاملة تجمع بين المدرجات الزراعية، والقرى التراثية، والورد والخوخ والجوز والرمان، والمنتجات المحلية، إلى جانب الاستثمارات السياحية المتنامية وتنوع أماكن الإقامة والأنشطة؛ وهي مقومات أسهمت في ترسيخ مكانته واختياره عاصمة للسّياحة الخليجية.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ماذا بعد ٢٠٢٧؟

فإذا كان طموحنا أن ينتقل الجبل الأخضر من عاصمة للسّياحة الخليجية إلى وجهة عربية، ثم إلى وجهة عالمية، فإننا بحاجة إلى رؤية سياحية تتجاوز الفعاليات الموسمية إلى صناعة سياحية متكاملة، تستثمر كل ما يزر به الجبل من مقومات.

السانح اليوم لا يبحث عن صورة يلتقطها ثم يغادر؛ بل يبحث عن تجربة يعيشها وقصة يروينا وهنا يمكن أن يكون التحدي الحقيقي: هل يستطيع الزائر أن يبقى في الجبل الأخضر ثلاثة أو أربعة أيام، ويجد في كل يوم تجربة جديدة تستحق أن يعيشها؟ إطالة مدة إقامة السانح تعني إنفاقاً أكبر، وفرصاً أوسع للمشاريع المحلية، وفائدة اقتصادية تمتد إلى قطاعات متعددة؛ فلماذا لا نفكر مستقبلاً في مشاريع نوعية تزي تجربة الزائر، مثل التفريك، ليمح السانح تجربة مختلفة لمشاهدة الجبل ومدرجاته وقراه التراثية؟ ولماذا لا تنوع في مسارات المغامرات والمشى الجبلي، ونقاط المشاهدة من أعلى القمم، بما يضيف بُعداً جديداً لتجربة الزائر؟

ويمكن كذلك تحويل ما يتميز به الجبل من منتجات زراعية إلى تجارب سياحية حقيقية؛ تبدأ من الزراعة والحصاد وجني المحاصيل، وتمتد إلى التعريف بالموروثات الشعبية والفلكلورية الفارقة في القدم، ليجد الزائر أمامه تجربة متكاملة، وليس مجرد زيارة عابرة.

وإذا كان طموحنا أن يصل الجبل الأخضر يوماً إلى مستوى الوجهات العربية والعالمية، فإن سهولة الوصول يجب أن تكون جزءاً من هذه الرؤية؛ فلماذا لا ندرس مستقبلاً إمكانية إنشاء مطار يخدم الجبل الأخضر والمناطق السياحية المحيطة به، إذا أثبتت الدراسات الاقتصادية والسياحية جدواه؟ كما أن مشروع الطريق المقترح لربط محافظة جنوب الباطنة بولاية الجبل الأخضر، والذي سبق طرح مناقصة لتصميمه وتنفيذه، نأمل أن يحظى بأولوية في المرحلة المقبلة، لما يمثله من أهمية في تعزيز الحركة الاقتصادية والاجتماعية والسياحية بين المحافظتين، وفتح منفذ إضافي للوصول إلى الجبل الأخضر.

قد تبدو هذه الأفكار طموحة، لكنها تستحق أن تكون على طاولة التخطيط إذا كان الهدف هو صناعة وجهة تنافس إقليمياً وعربياً وعالمياً.

ولا يقل عن ذلك أهمية أن تكون للجبل الأخضر هوية سياحية واضحة وشعار بصري مميز، يحملان قصة المكان وخصوصيته، ويكونان حاضرين في الحملات الترويجية داخل سلطنة عُمان وخارجها فحين نريد أن نقدم الجبل الأخضر للسانح، فإن الصورة والاسم والهوية والمعلومات التي تصاحبها هي ما يترسخ في ذاكرته، ويجعل للمكان حضوراً يمكن تمييزه وتذكره حتى بعد انتهاء الرحلة.

السياحة ليست مجرد أعداد من الزوار أو فعاليات تقام في مواسم محددة، بل قطاع اقتصادي يمكن أن يرقد الاقتصاد الوطني بعوائد مستدامة، ويعزز مساهمته في الناتج المحلي والميزانية العامة للدولة كما أن تنامي هذا القطاع يمكن أن يخلق فرصاً وظيفية متعددة في الإيواء والضيافة والنقل والإرشاد السياحي والمشاريع الصغيرة والخدمات والمنتجات المحلية، بما يسهم في تقليص قائمة الباحثين عن عمل ويفتح آفاقاً أوسع أمام الشباب العُماني.

والأهم من ذلك أن نجاح الجبل الأخضر في استقطاب السياح من مختلف دول العالم لن يكون نجاحاً للمكان وحده، بل يمكن أن يكون واجهة ترفع اسم سلطنة عُمان على الخارطة السياحية العالمية، وتقدم للعالم نموذجاً عُمانياً يجمع بين جمال الطبيعة وثراء التراث وحسن الضيافة والاستثمار السياحي المستدام.

وهنا يأتي دور الجهات ذات العلاقة، وفي مقدمتها وزارة التراث والسياحة والشركة العُمانية للتنمية السياحية «عُمران»، في استثمار هذه الفرصة والتفكير فيها هو أبعد من عام ٢٠٢٧؛ فنتجـاح التجربة لا ينبغي أن يقاس بعدد الفعاليات التي ستقام، وإنّما بما سيبقي بعدها من مشاريع وتجارب واستثمارات وفرص عمل، وما ستتركه من أثر مستدام على الجبل وأبنائه والاقتصاد الوطني.

وفي قلب هذه المعادلة يبقى الإنسان؛ الفـلـمارع، والأرة المتجهة، والحرفي، والشاب العُماني، وأصحاب المشاريع الصغيرة، جميعهم شركاء في صناعة التجربة السياحية، وينبغي أن تصل إليهم غمار هذا النمو.

فهل نريد أن يكون الجبل الأخضر عاصمة للسّياحة الخليجية لعام واحد، أم نريد أن نجعل من عام ٢٠٢٧ نقطة انطلاق نحو مكانة أكبر؟ فالطموح لا ينبغي أن يتوقف عند عاصمة السّياحة الخليجية، بل أن يكون الجبل الأخضر بوابة نحو السّياحة العربية والعالمية، وأن تتحول هذه الفرصة إلى قصة نجاح مستدامة تضع الجبل الأخضر وسلطنة عُمان في مكانة بارزة على خارطة السّياحة العالمية.

صحار - الرؤية

نظم بنك ظفار ملتقى الاستثمار وإدارة الثروات في ولاية صحار، تحت رعاية سعادة محمد بن سليمان الكندي، محافظ شمال الباطنة، وبحضور عدد من مسؤولي البنك والإدارة التنفيذية. ويهدف البنك من خلال هذا الملتقى إلى تعزيز التواصل مع الزبائن والتعريف بالمنتجات والخدمات التي يقدمها للمستثمرين والمهتمين بالاستثمار.

وأوضحت هند بنت عبدالملك الصباح، مساعدة المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في بنك ظفار، أن هذا الملتقى يعكس التزام بنك ظفار المستمر بالارتقاء بتجربة زبائنه وتعزيز مكانته كشريك مالي موثوق للأفراد والعائلات وأصحاب الأعمال، مضيفة أن الملتقى يجسد رؤية واستراتيجية البنك الواسعة في بناء شركات طويلة الأمد مع زبائنه، تركز على الثقة، والقدرة على مواكبة تطلعاتهم المتنامية في عالم تتسارع فيه التحولات الاقتصادية والاستثمارية.

ويُعد قسم الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات أحد أبرز القطاعات المتخصصة في بنك ظفار، حيث يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات والحلول التي تتيح الوصول إلى فرص استثمارية عالمية، بما يلبي احتياجات المستثمرين والمهتمين بالاستثمار، الأفراد، العائلات، رواد الأعمال، والمؤسسات المختلفة.

ويمنح قسم إدارة الثروات زبائنه إمكانية الوصول إلى باقة متنوعة من الفرص الاستثمارية تشمل الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار، إلى جانب الاستثمارات البديلة مثل الائتمان

إلى مجالات تخطيط أسلوب الحياة وإدارة الميراث، الأمر الذي يعزز مكانة هذا القطاع باعتباره منظومة متكاملة لإدارة الثروات تتجاوز مفهوم الخدمات المصرفية التقليدية. وقد أسهم هذا النهج في ترسيخ مكانة البنك كوجهة رائدة للخدمات المالية الراقية الموجهة للأفراد المهتمون بالاستثمار، والعائلات التي تملك شركات في سلطنة عُمان، والباحثين عن الخصوصية والمرونة والارتباط بالأسواق العالمية.

ويُعد بنك ظفار ثاني أكبر بنك في سلطنة عمان من حيث شبكة الفروع، إذ يصل عدد الفروع إلى أكثر من ١٤٥ فرعاً متوزعة في جميع أنحاء سلطنة عمان، كما يُقدم البنك عبر فروعهِ المختلفة مجموعة واسعة من الحلول المصرفية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب والأطفال، والقصر، والفئات ذات الدخل المرتفع، فضلاً عن تقديم خدمات متخصصة لأصحاب الثروات وعائلاتهم وإدارتها بطريقة آمنة وحكيمة وبسرية تامة.

الخاص والاستراتيجيات العقارية والصناديق العالمية المتخصصة، كما يستفيد البنك من شركات استراتيجية مع مؤسسات مالية عالمية رائدة، بما يعزز وصول الزبائن إلى الأسواق الدولية ورؤى استثمارية قائمة على الدراسات والأبحاث، ويساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة تتجاوز الحدود الجغرافية. ويوفر قطاع الخدمات المصرفية الخاصة مجموعة من الخدمات المتخصصة، تشمل إدارة المحافظ الاستثمارية، وإتاحة الوصول إلى فئات الأصول العالمية، إلى جانب الخدمات الاستشارية في مجالات تخطيط الإرث وتنظيم الهياكل المؤسسية وتأسيس المكاتب العائلية. وتسهم هذه الخدمات في بناء شركات طويلة الأمد ودعم انتقال الثروات بين الأجيال بما يتوافق مع متطلبات الحياة العصرية وتطلعات الزبائن المتغيرة.

ويستفيد زبائن الخدمات المصرفية الخاصة كذلك من خدمات نوعية تمتد

«جيتور» تعلن الفائزين بـ4 سيارات «X90 بلس»



جيتور GV٠٠، وتجمع سيارة جيتور X٩٠ بلس بين التصميم الجري، ورعاية المقصورة الداخلية، والتقنيات المتطورة، والعملية للاستخدام اليومي. وقد صُممت لتلبية احتياجات العائلات العصرية، حيث توفر تجربة قيادة مريحة وراقية سواء للتنقلات اليومية أو الرحلات الطويلة.

وقدمت الحملة الصيفية للعملاء مزيجاً مميزاً من الأسعار الجذابة للسيارات، ومزايا الملكية المجانية، إلى جانب فرصة الفوز بسيارة SUV عائلية فاخرة. وشملت المزايا، بحسب الطراز المختار، التأمين والتسجيل المجانيين، والصيانة المجانية حتى مسافة ٥٠٠٠٠ كيلومتر، رحلات متعة وتجارب قيادة مميزة بسيارته بالإضافة إلى تظليل النوافذ مجاناً لسيارة

بعملائنا تتجاوز بكثير مجرد شراء سيارة. وتتيح لنا مثل هذه المبادرات فرصة للتعبير عن شكرنا لعملائنا على ثقتهم، وفي الوقت نفسه خلق تجارب وذكريات مميزة تعزز ارتباطهم بعلامة جيتور، وتنمى لكل فائز رحلات متعة وتجارب قيادة مميزة بسيارته الجديدة من جيتور X٩٠ بلس".

مسقط- الرؤية

أعلنت شركة مُحسن حيدر درويش للمركبات- الموزع المعتمد لسيارات جيتور في سلطنة عُمان- أسماء الفائزين الأربعة في السحب على جوائز حملتها الصيفية، حيث فاز كل منهم بسيارة جيتور X٩٠ بلس جديدة.

وجاء السحب ليختتم حملة "تحفتي بعملائنا هذا الصيف"، التي أتاحت للعملاء الذين قاموا بشراء سيارة جيتور جديدة خلال فترة الحملة فرصة الفوز بإحدى السيارات الأربعة من جيتور X٩٠ بلس.

وأعرب الفائزون الأربعة عن سعادتهم ودهشتهم عند تلقيهم خبر الفوز، إذ حوّلت هذه الجوائز غير المتوقعة تجربة شراء سياراتهم إلى مناسبة أكثر حميماً، وعكست أجواء الحماس والإثارة التي ميزت الحملة الصيفية.

وقال محسن بن هاني البحراني، الرئيس التنفيذي لمجموعة السيارات ومعدات البناء والطاقة المتجددة بشركة مُحسن حيدر درويش: "يسعدني أن أقدم بالتهنئة للفائزين الأربعة في السحب على جوائز حملة جيتور، لقد كانت سعادتهم ودهشتهم الحقيقية مصدر فخر خاص لنا جميعاً، وفي شركة مُحسن حيدر درويش للمركبات، نؤمن بأن علاقتنا

توقعات باستقبال أكثر من 8000 مشترٍ وزائر

1500 علامة تجارية تستعرض في «هورিকা عُمان» خدمات الضيافة والأغذية

الرؤية - ريم الحامدية

انطلقت أمس فعاليات مؤتمر "هورিকা عُمان"، تحت رعاية صاحب السمو السيد حمود بن قيس بن طارق آل سعيد، واحتضن مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض الدورة الخامسة من المعرض، الذي يمثل ملتقى محوريًا لقطاعي الضيافة والخدمات الغذائية في سلطنة عُمان.

وينظم المعرض كل من هوسبيتاليتي سرفيسز والنمر إكسبو، بدعم من وزارة التراث والسياحة ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه؛ حيث تمتد أنشطته على مدى ٣ أيام وحتى ١٦ سبتمبر الجاري. ويستقطب الحدث أكثر من ٢٠٠ عارض يمثلون ما يزيد عن ١٥٠٠ علامة تجارية محلية وعالمية على مساحة تتجاوز ٥٥٠٠ متر مربع، حيث من المتوقع أن يستقبل أكثر من ٨٠٠٠ مشرٍ وزائر محترف.



تصوير / راشد الكندي

وقالت جُمانة دموس سلامة المديرية العامة لشركة هوسبيتاليتي سرفيسز: "يُعكس هورিকা عُمان النمو المتواصل والحيوية المتزايدة اللذين يشهدهما قطاع الضيافة

والسلطنة، حيث أصبح هذا الحدث ملتقى سنويًا هامًا يجمع المتخصصين للبحث عن كل ما هو جديد، وتبادل الأفكار والخبرات، ولقاء الشركاء المناسين، وخلق فرص أعمال جديدة.

ويتصدر المشهد في هورিকা عُمان التميز المهني والمواهب الصاعدة، من خلال أكثر من ٣٠ مسابقة وصفاً تخصصياً، بمشاركة ما يزيد عن ٢٥٠ منافساً، إذ يشمل البرنامج "Hospitality Salon Culinaire"، و"Junior Chef Competition"، و"Art of Service Competition"، و"Barista Competition Oman"، و"Latte Art Competition"، حيث تنظم جمعية القهوة المتخصصة (SCA) المسابقتين الأخريتين، بالإضافة إلى إقامة مسابقتي "Bed Making" و"Mocktail".

ويكمل برنامج الفعاليات أكثر من ٤٠ متحدثًا وخبيرًا وطاهياً ضيفاً من خلال تنظيم الصفوف التخصصية، وعروض طهي مباشرة، وجلسات لتبادل المعرفة، في حين يتيح أنشطة التواصل المخصصة ولقاءات الأعمال (B2B) فرصاً إضافية للتبادل وعقد الشركات وتطوير الأعمال.

العوفي يناقش تحولات مشهد الطاقة العالمي في مؤتمر «غازتك» بتايلند

بانكوك - العُمانية

تشارك سلطنة عُمان في مؤتمر ومعرض "غازتك ٢٠٢٦"، المقام في العاصمة التايلندية بانكوك، خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ سبتمبر ٢٠٢٦، للتركيز على جهود سلطنة عُمان في دعم تحول قطاع الطاقة وخفض الانبعاثات وتحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، وتعزيز التكامل بين مختلف مجالات منظومة الطاقة، بما يسهم في فتح آفاق أوسع للشركات والاستثمارات النوعية مع مختلف الأطراف الدولية.

وفي إطار هذه المشاركة، شارك معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي وزير الطاقة والمعادن، في الجلسة الوزارية ضمن مراسم افتتاح المؤتمر، ناقشت التحولات في مشهد الطاقة العالمي تحت عنوان "إعادة ضبط الطاقة: من ملك القوة في النظام العالمي الجديد". كما يُشارك في المؤتمر ضمن وفد سلطنة عُمان كل من طاقة عُمان، وأوكيو للاستكشاف والإنتاج، وشركة الغاز المتكاملة، وأوكيو لشبكات الغاز، والشركة العُمانية للغاز الطبيعي المسال، وتتولى الشركات تنظيم جناح سلطنة عُمان المشارك في المعرض تحت شعار "طاقة من عُمان"، للتركيز على ما تتمتع به سلطنة عُمان من منظومة طاقة متكاملة وموثوقة وتنافسية، وإبراز قدرات القطاع ودوره في دعم أمن الطاقة والنمو الصناعي،

مباحثات عُمانية فرنسية للتعاون في إدارة الوجهات والمواقع التراثية

مسقط - الرؤية

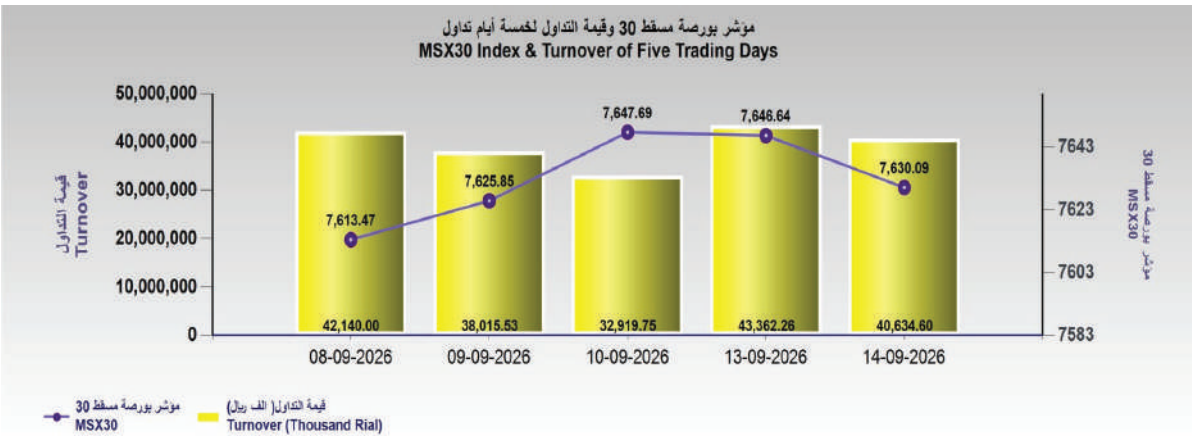
بحث معالي السيد إبراهيم بن سعيد البوسعيد، وزير التراث والسياحة، خلال لقاءات عقدها في مدينة نيس بالجمهورية الفرنسية، سبل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجالات إدارة الوجهات السياحية، والترويج الدولي، والسياحة المستدامة، إلى جانب صون وإدارة مواقع التراث العالمي. والتقى معاليه مع جان-سيباستيان مارتنيز المدير العام لمكتب السياحة الحضرية لمنطقة نيس كوت دازور؛ حيث اطلع على تجربة المكتب في إدارة وتسويق وجهة نيس كوت دازور، التي تضم ٥١ بلدية، والترويج لها في الأسواق الفرنسية والدولية، إلى جانب منظومة استقبال الزوار وتوفير المعلومات والخدمات السياحية، وآليات التنسيق والتكامل بين الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمنشآت العاملة في القطاع. وناقش اللقاء عدداً من الموضوعات المرتبطة بتطوير تجربة الزائر، والاستفادة من البيانات في إدارة التدفقات السياحية، وتعزيز التنوع في المنتجات والتجارب، وبناء هوية متكاملة للوجهة، فضلاً عن دعم سياحة مسؤولة وشاملة تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتسهم في تحقيق التوازن بين نمو الحركة السياحية وجودة الحياة في المجتمعات المحلية.



كما التقى معالي السيد وزير التراث والسياحة بـ أوليفيه-هنري سامبوي مدير بعثة نيس للتراث العالمي، واطلع على تجربة المدينة في حوكمة وإدارة وصون الموقع المدرج على قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، والآليات المتبعة في الحفاظ على قيمته الاستثنائية وتعزيز حضوره الثقافي والسياحي. وتناول اللقاء أهمية تحقيق التكامل بين متطلبات صون التراث والتنمية الحضرية والسياحية، وإشراك المجتمع المحلي والجهات ذات العلاقة في حماية الموقع، إلى جانب دور مركز نيس للتراث العالمي في التعريف بتاريخ المدينة وقيمتها الحضارية، وتقديم محتوى وتجارب تثرى معرفة الزوار بالموقع. وتأتي هذه اللقاءات في إطار توجه وزارة

رغم تراجع المؤشرات.. القيمة السوقية لبورصة

مسقط تتجاوز 39.4 مليار ريال



الرؤية - سارة العبرية

أنهى مؤشر بورصة مسقط ٣٠ جلسة تداول، أمس الإثنين، عند مستوى ٧,٦٣٠.٠٩ نقطة، منخفضاً ١٦,٥٥ نقطة وبنسبة ٠,٢٢ مقارنة بالجلسة السابقة، وسط تراجع عدد من المؤشرات الرئيسية للبورصة. وبلغت قيمة التداول ٤٠,٦٣ مليون ريال عُماني، متراجعة بنسبة ٦,٢٩٪ عن الجلسة السابقة التي سجلت نحو ٤٣,٣٦ مليون ريال، فيما ارتفع عدد الأسهم المتداولة إلى ١٥٦,٧٨ مليون سهم، بزيادة نسبتها ٠,٨٤٪، كما بلغ عدد الصفقات المنفذة ٨,٧٦٧ صفقة، مرتفعاً بنسبة ٠,٥٦٪. وسجلت القيمة السوقية للأوراق المالية نحو ٣٩,٤٦ مليار ريال عُماني،

بارتفاع طفيف نسبته ٠,٠٥٪ مقارنة بالجلسة السابقة، وشهد سوق السندات والصكوك نشاطاً لافتاً؛ إذ ارتفعت قيمة التداول فيها بنسبة ٧٥٥٪ لتصل إلى نحو ٤٠,١ مليون ريال، مقارنة بنحو ٤,٦٩ مليون ريال في الجلسة السابقة. وعلى مستوى أداء الشركات، ارتفعت أسهم ١٨ شركة، بينما تراجعت أسهم ٢٨ شركة، واستقرت أسهم ٢٩ شركة دون تغير. وتصدر سهم الحسن الهندسية قائمة الأسهم المرتفعة بنسبة ٢٠٪، يليه سهم مواد البناء بنسبة ٩,٤٦٪، ثم صحر للطاقة بنسبة ٤,٥٠٪. وتصدر سهم الأسماك العُمانية قائمة الأسهم المتراجعة بنسبة ٤,٣٥٪، تلاه تأجير للتمويل بنسبة ٤,٢٧٪.

عُمان تطلق «تحالف الذكاء الاصطناعي الأخضر»

لتعزيز الاقتصاد الرقمي المستدام

مسقط - الرؤية

عقدت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات الاجتماع التأسيسي الأول لتحالف الذكاء الاصطناعي الأخضر، بالتعاون مع وزارة الطاقة والمعادن وهيئة تنظيم الخدمات العامة، وبحضور أصحاب السعادة الوكلاء وعدد من ممثلي الجهات الحكومية والخاصة. وناقش الاجتماع توجهات التحالف ومسارات عمله في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة عالية الأداء بصورة مستدامة، وتعزيز الاستفادة من الطاقة المتجددة والخضراء في تطوير وتشغيل هذه التقنيات. وشهد الاجتماع اعتماد وثيقة تأسيس تحالف الذكاء الاصطناعي الأخضر، وتشكيل اللجنة الفنية للتحالف، إلى جانب الاطلاع على خطة العمل لعام ٢٠٢٦؛ بما يؤسس لمسارات واضحة لتنفيذ أهداف التحالف خلال المرحلة المقبلة. والتحالف مبادرة وطنية تجمع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والاستثمارية بهدف بناء منظومة وطنية داعمة للذكاء الاصطناعي الأخضر، وتوفير منصة معرفية تستقطب الشركات المحلية والدولية، وتدعم تطوير وتنفيذ المبادرات والمشروعات الخضراء ذات الأثر الاقتصادي المستدام. ويكتسب الذكاء الاصطناعي الأخضر أهمية متزايدة في مسيرة سلطنة عُمان نحو الاقتصاد الرقمي المستدام، باعتباره أحد المكونات الرئيسية لتحقيق مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، من خلال تحقيق التوازن بين التنمية



الاقتصادية وحماية البيئة. ويسهم تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي منخفضة الانبعاثات والحوسبة عالية الكفاءة والصديقة للبيئة في رفع كفاءة استخدام الطاقة، ودعم التحول نحو اقتصاد رقمي أخضر قادر على تعزيز تنافسية سلطنة عُمان إقليمياً ودولياً. وتناول الاجتماع عدداً من الأهداف، من بينها تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة والخضراء في تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة عالية الأداء، ودعم البحث والتطوير في مجالات الحيات الصغرى والحوسبة منخفضة الانبعاثات، إلى جانب تنمية القدرات والكفاءات الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي المستدام. ويستهدف التحالف تشجيع القطاع الخاص على تبني الحلول والتقنيات الخضراء في عملياته، واستكشاف وإطلاق حوافز داعمة للابتكار الأخضر، بما يسهم في تسريع تبني التقنيات النظيفة وربطها بالمنظومة الوطنية للاقتصاد الرقمي المستدام. وتهدف المبادرة إلى تعزيز التعاون الدولي، وتعزيز الاعتراف به إقليمياً ودولياً كمبادرة وطنية فاعلة ومستدامة في مجالات الذكاء الاصطناعي الأخضر والطاقة المتجددة.

